الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق والعلـــوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية.
تخصص: علاقات دولية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سمية حريش.

تحت عنوان

السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه المنطقة العربية وانعكاساتها على الاقتصاد التركي

أعضاء لجنة المناقشة:

د/.حسام بوعيسي	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/نور الدين فلاك	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ النوري دومي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلية ومكافحتها لاسميا المواد (07، 35، 36، 37، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: سمية حريش

تاريخ الميلاد: 24/08/1993 بـ: برج بوعريريج

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 559612

الصادرة بتاريخ: 18/12/2012 عن: دائرة الحمادية

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم: 14330638

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية

بعنوان: السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه المنطقة العربية وانعكاساتها على الامن الاقليمي

تحت إشراف: د/ لزهاري عيسى

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

مصادقة البلدية

التاريخ: 20 جوان 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

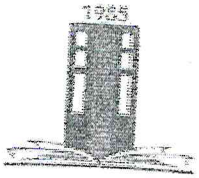

جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ د/ نور الدين ولاك

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب تسمية حرش

المعنونة بـ البيع الطارئ للشركة المدينة في ظل الصفقة العربية أعدا سعادة على الاقتصاد التركي

المقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص علاقات دولية.

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية،وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ : 19/06/18

الأستاذ المشرف

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني في إنجاز هذه البحث؛

وطني ... الغالي؛

إلى ملاكي في الحياة ... أمي الغالية؛

إلى سندي في الدنيا...أبي العزيز؛

أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية؛

كما أهديه إلى الدكتور نور الدين فلاك حفظه الله؛

وأخواتي... تقديرا وفاء:

سامية، صبيرة، أسماء، نبيلة، هاجر، والكتكوتة آية؛

إلى وحيد العائلة أخي الغالي: سمير فتحي؛

إلى كل من ساهم في مساندتي و تشجيعي و نصحي

ولو بكلمة طيبة شكرا وعرفانا؛

أهدي هذا الجهد المتواضع.

سمية حريش

شكر وعرفان

إلهي لا تطيب اللحظات ولا الحديث إلا بذكر اسم الله تعالى؛

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار؛ إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي الكريم الغالي؛

إلى بسمة الحياة وسر الوجود؛ إلى من كان دعائها سر نجاحي... أمي الحبيبة؛

أطال الله في عمرهما؛

إلى من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي التسهيلات في عملية إنجاز بحثي

الدكتور نور الدين فلاك أطال الله في عمره؛ كما أشكر الدكتور رحموني فتح النور؛

إلى من كانت ملاذي وملجئي عمتي سمرة؛

وإلى كل عماتي وخالاتي؛

وإلى كل عائلة حريش و فرحات مشكورين كل بإسمه؛

إلى من أرى التفاؤل في عينيه والسعادة في ضحكته إلى الوجه المفعم بالمحبة...أخي؛

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة أخواتي الكرام... شكر؛ عرفان وتحية؛

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب... جميلة عجابي وعائلتها ؛

إلى زميلات دراستي؛

صورية شريفي؛ سهام لعيدي؛ سامية فلتان، ليندة سهل، نور بورنان، فايزة بوعيسي، أحلام رقيق، سلمى بوعيسي؛

إلى زملاء الدراسة: هشام؛ شمس الدين؛

كما أشكر أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف –المسيلة-

والحمد لله رب العالمين.

سمية حريش

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: السياسة الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول: مبادئ وآليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني: الواقع الجديد للعلاقات التركية – العربية.

المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية – العراقية.

المطلب الثالث: الموقف التركي من القضية الفلسطينية.

الفصل الثاني: الواقع الراهن في العلاقات العربية – التركية.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات العربية – التركية دراسة في الطبيعة والأبعاد.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية العربية التركية.

المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية.

المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: أهمية العلاقات التركية العربية بعد سنة 2011.

المطلب الأول: الموقف التركي من الحراك السياسي العربي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية للوطن العربي.

المطلب الثالث : الأهمية الجيواقتصادية لتركيا.

الفصل الثالث: أبعاد وانعكاسات العلاقات التركية العربية على الاقتصاد التركي.

المبحث الأول: حجم المبادلات المتنوعة في تركي والمنطقة العربية: الصادرات والواردات نحو تركيا.

المطلب الأول: حجم الصادرات العربية نحو تركيا.

المطلب الثاني: حجم الواردات من تركيا إلى الوطن العربي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية التركية نحو المنطقة العربية.

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية العربية.

الخاتمة.

مقدمة

لم تعرف العلاقات التركية–العربية منذ مرحلة الهيمنة التركية على الوطن العربي من وراء الدولة العباسية إلى السيطرة العثمانية إلى غاية 1918 مسارا ثابتا، غيران الفترة التي أعقبت هذا التاريخ شهدت اختلافا جذريا على كل ما سبقه، حيث لم تعد العلاقات بين قوميتين مسلمتين في إطار دولة الأمة الدينية .

بل اتبع الطرفان العربي والتركي اتجاهين متباينين، يسودهما التوتر خاصة بعد أن اعتبر الأتراك أن خيانة العرب كانت سببا لهزيمتهم في الحرب العالمية الأولى أمام الحلفاء بتحالفهم مع بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية، واعتبار العرب أن سبب تخلفهم راجع إلى السيطرة العثمانية على الوطن العربي لأكثر من أربعة قرون .

واتسعت الهوة بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية العلمانية سنة 1923 ونبذه الخلافة الإسلامية نظرا لتأثره الكبير بالفكر الأوروبي، ما جعله يهتدي بدساتيرها العلمانية ويجعل من تركيا أول دولة إسلامية تفصل الدين عن الدولة، وسار خلفاؤه العسكر على دربه في فرض العلمانية على الحياة السياسية التركية بالقوة .

وعلى الرغم من محاولات الانفتاح التركي على الوطن العربي خاصة في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، إلا أن التحول الأكبر جاء بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا سنة 2002 الذي جعل للوطن العربي موقع مركزي في رؤيته الجديدة لمركز تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، انطلاقا من خلفية دينية تقول بالمشترك التاريخي والحضاري للعرب وتركيا.

وقد نجح خلال سنوات قليلة في تغيير الصورة النمطية لتركيا لدى العرب من تلك السلبية المعادية للعرب والمسلمين الى تلك الدولة التي تقف الى جانبهم وتدعمهم في قضاياهم القومية.

1. أهمية الموضوع :

➢ الاهمية العلمية :

تكتسب دراسة العلاقات التركية . العربية في هذه المرحلة الراهن خصوصا اهمية كبيرة عند الباحثين والدارسين المهتمين بالشأن العربي والتركي خاصة في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي والتي من شانها ان تلقي بظلالها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل الارتباط والتفاعل التاريخي، الجغرافي، الاقتصادي والسياسي بين العرب والأتراك ما جعل كلا الطرفين يؤثر ويتأثر بالطرف الاخر ، بل و يتعداه ليشمل التفاعلات والتأثيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي.

من ناحية أخرى فان تبلور دور إقليمي تركي في المنطقة العربية الذي يتعاظم بشكل مستمر جعل الموقف العربي منه يحظى بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة ،من بينها ان العرب يشكلون الجزء الأكبر للعمق الاستراتيجي التركي جغرافيا وبشريا و ثقافيا وتاريخيا واقتصاديا ما يمكنهم من التأثير في الدور التركي في المنطقة سواء بتسهيل عملية عودتها الى التوازنات الإقليمية او عرقلتها .

➢ الأهمية العملية :

تندرج أهمية هذه الدراسة في كونها تساعدنا على الوقوف عند الأسباب والدوافع التي دفعت بالسلطة السياسية في تركيا إلى التوجه نحو الدول العربية، خاصة بعد التعثرات المتتالية التي أدت إلى فشل المفاوضات التركية مع المجموعة الأوروبية في محاولتها الساعية إلى الانضمام إليها هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فان هذه الدراسة تساعدنا على فهم الأسس التي تبنى عليها العلاقات التركية العربية، ومحاولة معرفة ما إذا كانت مبنية على أسس ثقافية إسلامية اجتماعية نظرا للتقارب الكبير بين الطرفين أم أنها تخضع لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة في تركيا والباحثة عن فضاء اقتصادي كبير متميز داخل المنطقة العربية من خلال الاستثمار خاصة التاريخية في العوامل السابقة الذكر.

2. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الاسباب التي دفعتنا الى دراسة هذا الموضوع والتي نقسمها الى :

أ- الاسباب الموضوعية :

حظيت تركيا في العقد الاخير باهتمام كبير من الباحثين من مختلف الفئات والتخصصات العلمية نظرا لبروزها كفاعل اقليمي في المنطقة العربية بعد الغياب الطويل عن احداثها السياسية . غير ان معظم الدراسات تتطرق الى العلاقات التركية مع الدول القطرية العربية كل على حدى او من خلال العلاقات التركية مع الاقاليم الجغرافية العربية مثل اقليم الشرق الاوسط او اقليم المغرب العربي او مع الدول الخليجية، غير ان الدراسات التي تتطرق الى العلاقات العربية التركية بصفة عامة تبقى قليلة خاصة في ظل غياب التنسيق السياسي والاقتصادي بين الدول العربية التي تجعل منها وحدة متماسكة.

- **الأسباب الذاتية :**

لعل من بين الاسباب التي شجعتنا لدراسة هذا الموضوع أننا ننتمي الى المنطقة العربية، ولأننا مهتمين بقضايا السياسية والاقتصادية التي تخص هذه المنطقة الحيوية في احتكاكها وتفاعلاتها الدولية والإقليمية خاصة مع الدول التي تربطنا بها علاقات تاريخية متميزة نابعة من ذلك الموروث الثقافي والإسلامي الذي شهدته الحقبة العثمانية، لهذه الأسباب مجتمعة حفزتنا لدراسة وتحليل مختلف الجوانب في العلاقات التركية العربية خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي وهو جانب مهم وأساسي في العلاقات الدولية الراهنة.

3. إشكالية الدراسة :

ان هذه الأهمية الكبيرة التي تحظى بها تركيا كقوة إقليمية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى السلطة السياسية والتحولات الكبيرة التي شهدتها من إصلاحات داخلية وخارجية خاصة فيما يخص علاقتها مع دول المنطقة العربية، والتي تأتي بعد فشل المحاولات الكثيرة والمتكررة للانضمام إلى المجموعة الأوروبية، يدفع بنا الى البحث عن الدوافع والأسباب التي أدت بتركيا إلى التوجه نحو الدول العربية من ناحية.

وتتحدد **الإشكالية الرئيسية** فيما يلي: هل العلاقات التركية العربية الجديدة مبنية على المكونات الحضارية و الثقافية و الجغرافية المشتركة بين الطرفين، وما هي انعكاساتها على الوضع الاقتصادي التركي؟.

وتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي ستساعدنا على الإجابة على الإشكالية الرئيسية ومن ثمة التحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة:

– ما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى تعزيز التوجه التركي اتجاه الدول العربية؟.

– ما هي الأسس التي تقوم عليها العلاقات التركية العربية؟.

– هل لحزب العدالة و التنمية التركي دور في إعادة نظر تركيا في توجهاتها الخارجية عامة واتجاه الدول العربية بصفة خاصة؟.

–ها التوجه التركي اتجاه الدول العربية راجع إلى فشل المحاولات المتتالية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟.

– ما هي اهم الانعكاسات لتلك العلاقات العربية التركية على الوضع الاقتصادي التركي؟.

4. فرضيات الدراسة :

لتحليل هذه الاشكالية وتغطيتها على مستوى التحليل المقدم للموضوع تم اتباعها بالفرضيات التالية :

–هاجس فقدان تركيا لأهميتها الإستراتيجية في المنطقة أدى إلى مراجعة دورها من خلال الانفتاح على الدول العربية كجزء من سياستها الجديدة.

–العلاقات العربية التركية مرتبطة بطبيعة السلطة السياسية الحاكمة في تركيا.

–التاريخ السلبي بين تركيا و الدول العربية أدى إلى تردي العلاقات بين الطرفين

–المكونات الثقافية و الحضارية والجغرافية المشتركة بين تركيا والوطن العربي تشكل احد الحوافز الأساسية لبناء تعاون واسع وعميق في كل المجالات

–كلما كانت فرص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كبيرة كلما تراجعت نسبة اهتمام تركيا اتجاه الدول العربية.

–العلاقات التاريخية الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل تقف في طريق التقارب التركي بالدول العربية.

5. ادبيات الدراسة:

إن التاريخ الطويل الذي يربط الدول العربية بتركيا، سواء قي الفترات التي شهدت العلاقات بين الطرفين تتميز بالثبات والقوة او في المراحل التي شهدت العلاقات القطيعة

والصراع، أدى إلى الاهتمام الكبير بالعلاقة بين تركيا والدول العربية سواء مجتمعة ام منفردة من خلال مجموعة من الدراسات والتي سنحاول إن نذكر البعض منها فيما يلي:

- **دراسة فيليب روبنس سنة 1993 تحت عنوان " تركيا والشرق الاوسط "** والتي تناولت اهم المبادئ التي سارت عليها تركيا في سياسها الخارجية، ومدى الارتباط الوثيق بين تركيا ومنطقة الشرق الاوسط والمجتمع الاسلامي الاوسع من خلال تاثير القضايا الشرق الاوسطية على السياسة الداخلية التركية و على مجتمعها، ما يؤكد ان هذه المنطقة لا تقل اهمية عن الاهتمامات التركية الاخرى خاصة فيما يتعلق بالشق الاوروبي.

- **دراسة ميشال نوفل " عودة تركيا الى الشرق "** وهو من اهل الاختصاص في الشأن التركي وله مجموعة من الدراسات في هذا المجال، وقد تطرقت الدراسة الى اهم عناصر وسمات التحول التركي وبروز ما يسمى بالعثمانية الجديدة مبرزا اهم المنعطفات في هذا التحول، كما تطرق الى التجربة الاسلامية في السلطة في تركيا في مراحلها المختلفة انطلاقا من حزب الرفاه الى حزب العدالة والتنمية، كما ركزت الدراسة على تحول الدور التركي من دور الوكيل الاقليمي الى دور الوسيط الإقليمي غير ان اهم ما يدل عليه الكاتب يتعلق بالسياسة الخارجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط كما قدم قراءة تحليلية شاملة للسياسة الخارجية التركية اتجاه العراق واهتزاز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية اضافة الى الانخراط التركي النوعي والكمي في القضية الفلسطينية.

- **دراسة جلال معوض سنة 1998 تحت عنوان " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية "** والتي عرض الكاتب خلالها واقع العلاقات العربية التركية من جوانب مختلفة وتطرق إلى قضايا مهمة في العلاقات بين الجانبين مثل مشكلة المياه والمشكلة الكردية ومشكلة التعاون التركي- الإسرائيلي

- **دراسة وليد رضوان سنة 2006 تحت عنوان " العلاقات العربية- التركية "** حيث تناول دراسة مستفيضة للعلاقات التركية العربية بشكل عام والعلاقات التركية السورية بشكل خاص، وعالج أهم القضايا بين تركيا وسوريا التي أدت دورا مؤثرا في مسار العلاقات بينهما مثل قضية المياه، المسالة الحدودية، القضية الكردية والتعاون التركي- الإسرائيلي.

6. منهجية الدراسة:

يختلف منهج البحث من دراسة إلى أخرى تبعا لاختلافها من حيث الموضوع و الطرح والحقبة الزمنية، فطبيعة الموضوع قيد الدراسة والفترة الزمنية التي عرفت فيها العلاقات الثنائية بين تركيا والدول العربية مزيج من التفاعلات والمتغيرات المتناقضة، فكان هناك الخلاف والصلح، القطيعة والانفراج، التقارب والتباعد، فهذا التنوع فرض علينا الاعتماد على أكثر من منهج بحثي، وهذا مسايرة مع الطرح الجديد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أين أضحى الاتجاه الغالب فيها يقوم على أساس تحليل الظواهر السياسية يتم وفق استخدام أدوات ومسالك تحليلية عديدة ، ووجوب المزاوجة بين المسالك الكلية والجزئية في آن واحد، أي الاعتماد على ما أصبح يسمى بنظرية التكامل المنهجي؛ومن ثمة فقد استعملنا في دراستنا هذه:

المنهج الوصفي : الذي يعتبر مضلة واسعة تتضمن عدد من المناهج البحثية الأخرى ما عدا المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، حيث ان عملية الوصف والتحليل تكاد تكون عملية مشتركة وموجودة في كل البحوث العلمية، ويسعى الباحث من خلاله إلى جمع البيانات والمعلومات ومحاولة تشخيصها و تحليلها وتفسيرها. كما يهدف الباحث من خلاله الى وصف وتحليل الوضع الراهن ومحاولة استقراء المستقبل، فتحليل الظواهر السياسية ذات العلاقة بموضوع الدراسة يمكننا من معرفة الأسباب التي أدت إلى التوجه التركي إلى الدول العربية بعد العداء التاريخي الطويل، والتطور الذي شهدته في العلاقات بين الطرفين خلال فترة الدراسة ومن ثمة محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات على ضوء الوضع الراهن.

المنهج التاريخي : الذي يعد من أكثر المناهج استعمالا في دراسة العلاقات الدولية وهو المنهج الذي يهتم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية وإعطاء تفسير لها، حيث أنه لا يمكن دراسة العلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول دون الوقوف عند المحطات التاريخية في تاريخ العلاقات بينها ومن ثمة فهم الوقائع الحالية وكذا إمكانية فهم واستشراف المستقبل . كما أن دراسة العلاقات التركية العربية جاءت ضمن محيطها الإقليمي والدولي وبالتالي كانت هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين مختلف هذه الأنظمة لهذا كان لمنهج النسق حضور في هذه الدراسة لتتبع تفاعل هذه الأنظمة فيما بينها للتوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الرئيسية و الفرعية و انتقالها من شكل لأخر.

المنهج الوظيفي : يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة إذا توافرت عوامل الانسجام والتوافق، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالناحية الإستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يرتبط بمصالح الدولة. ويساهم هذا المنهج بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، فموقع تركيا على تخوم الوطن العربي اوجد تفاعلات بين الطرفين تتخللها أشكال من التعاون والصراع ما جعل كلا الطرفين يأخذ في حسبانه موقع الطرف الآخر.

7. الإطار النظري :

في دراسة هذا الموضوع سنستعين بالمقاربات التالية :

- **المقاربة بالبنائية** :وهي مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي والذاتي المشترك للسياسة العالمية ، وتركو هذه المقاربة على دور الثافة والقيم والافكار في العلاقات الدولية ،وبالنسبة للبنائيين لايندرج التفاعل بين الوحدات الدولية السياسية ضمن المصالح القومية المحددة ، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الاعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صياغته عبر الزمن .

8. مصطلحات الدراسة :

- **السياسة الخارجية :** يعرف الدكتور"محمد السيد سليم"إذ عرف السياسة الخارجية بأنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]
- **حزب العدالة والتنمية :**

أسس عام 2001 بعد انشقاق مؤسسيه عن حزب الفضيلة. حقق الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان شهرة محلية وإقليمية وعالمية بفضل نجاحاته السياسية والاقتصادية الكبيرة التي جعلت تركيا في مصاف الدول المتقدمة، أما التوجه الفكري للحزب إسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب

[1] احمد النعيمي ،**السياسة الخارجية** ،عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2009،ص23.

إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار[2].

9. تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول:

الفصل الاول خصص "**السياسة الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية**"، حيث تطرقنا الى دراسة السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية حيث تم التطرق فيه إلى مبادئ وآليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية الجديد، تم تناول فيها المبادئ والآليات، ثم يليه الواقع الجديد للعلاقات التركية – العراقية تم التطرق فيها إلى العلاقات التركية –السورية، العلاقات التركية العراقية، والموقف التركي من القضية الفلسطينية.

أما الفصل الثاني والذي يندرج تحت عنوان "**الواقع الراهن للعلاقات العربية–التركية**"، تم التطرق فيه إلى طبيعة العلاقات العربية التركية دراسة في الطبيعة والأبعاد تم تناول فيه العلاقات السياسية والاقتصادية وكذا العلاقات العربية التركية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ثم يليه أهمية العلاقات العربية بعد سنة 2011، تم إدراج الموقف التركي والأهمية الاهمية الجيواقتصادية للوطن العربي وتركيا.

وبالنسبة للفصل الثالث والأخير والمعنون" **أبعاد وانعكاسات العلاقات التركية العربية على الاقتصاد التركي**"، تم تناول فيها مبحثين أساسيين هما حجم المبادلات المتنوعة بين تركيا والمنطقة العربية، ثم تم إدراج المبحث الثاني بعنوان التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية التركية نحو المنطقة العربية.

[2] "حزب العدالة والتنمية التركي"، تم التطلع بتاريخ، 12-12-2018، على الساعة 15:45، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/4//

الفصل الأول

السياسة الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية

- **المبحث الأول: مبادئ وآليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.**
- **المبحث الثاني: الواقع الجديد للعلاقات التركية العربية.**

تمهيد

كان لتلك التغيرات المتسارعة التي شهدها العالم ما بعد الحرب الباردة دور فعال في إعادة توجهات السياسة الخارجية التركية، خاصة فيما يتعلق باهتمامها المتزايد بعمقها الاستراتيجي في المنطقة العربية خصوصا، والمتفحص للشأن التركي يمكنه ملاحظة التغيير الجوهري الذي طرا على السياسية الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، شهدت من خلاله تركيا تحولات في ديناميات السياسة الخارجية وتجلياتها، وبمجيء حزب العدالة والتنمية ظهرت مدراك وتصورات جديدة حول ما يجب أن تفعله تركيا وما لا يجب أن تفعله ضمن المتغيرات العالمية الجديدة من جهة والمتغيرات الخارجية من جهة أخرى.

المبحث الأول: مبادئ وآليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

عملت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية على إعطاء أبعاد جديدة إلى السياسة الخارجية التركية، وإعادة تعريف مبادئها وإخراجها من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي، حيث قامت الدولة التركية بتجديد وتحديث آلياتها لتحقيق إستراتيجيتها الخارجية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

تبلورت السياسة الخارجية التركية الجديدة بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وإصرار زعيمه السيد "**رجب أوردغان**" على تفعيل الدور التركي والعودة بتركيا إلى الساحة الدولية من خلال سياسة حكيمة ارتكزت على مبادئ أساسية نذكر منها:

1. مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن :

وذلك من خلال إقتناع **داود أوغلو** على أنه ما لم تحصل دولة ما على التوازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية التي تمكنها أن تحقق مرتبطة بتوفير الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من الحرية، فتتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تحضي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات بحالة من الاضطراب المخيف. [1]

فالدولة والمجتمعات القوية هي التي تبنى على أساس الحرية والأمن، إذ لابد من التوازن بينهما، فالحرية نابعة من الديمقراطية والأمن هو صمام حمايتها لذلك عليها ضمان حقوق الأفراد وحياتهم دون المساس بالأفراد لسلطتها أو مشروعيتها.

[1] عربي لادمي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق**، سوريا، القضية الفلسطينية، ط01، الجزائر، المركز الجامعي تمنراست، 2017، ص 50.

2. مبدأ تصغير المشكلات مع دول الجوار:

وذلك من خلال العمل على حل المشكلات العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات تعاونية وأبرز مثال على ذلك علاقتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع في الحرب عام 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداد إلى بعد محاط الأصدقاء.[1]

فالهدف من هذا المبدأ هو السعي من أجل الاستمرار التواصل بين كافة المجتمعات والشعوب وتحقيق التعاون وحل المشكلات بين دول الجوار وبذلك صارت تركيا قمة ناجحة ومتميزة.

3. مبدأ الدولة الفاعلة :

يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان نجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي دافعا مشجعا لانتهاجها مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدى الجوار.[2]

كما يركز هذا المبدأ على رؤية واضحة للاهتمام بدول الجوار من أجل تأمين مكانة إقليمية ودولية لائقة، وحل الأزمات بين دول الجوار لضمان سياسة خارجية متميزة وفعالة.

4. مبدأ سياسة متعددة الأبعاد والمسالك:

ففي الظروف الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات البعد الواحد ،وبدلا أن تكون تركيا مصدرا للمشكلة في الغرب والشرق والشمال والجنوب وآسيا وأوربا والعرب والإسلام تكون على

[1] عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

العكس مصدرا لحل الإشكالات والمبادرة إلى طرح الحلول، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي ، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض[1]، بمعنى أن تركيا لا تقوم على بديل آخر وليست متناقضة ،فهي لا تتبع سياسة البعد الواحد، حيث أنها بلد يقدم الحلول في صناعة السلام العالمي.

5. استحداث أسلوب دبلوماسي جديد:

إعادة تعريف الدور التركي على الساحة الدولية، حيث كان التعريف السائد في المرحلة الماضية أن تركيا بلد يصل بين طرفين، لكن في المرحلة الجديدة على تركيا أن تكون بلد المركز، ويتجلى ذلك في الأدوار التي تقوم فيها في جميع الفعاليات الإقليمية والدولية.[2]

كما أن الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواضعة مع التواصل مع عدد كبير من المسئولين على مختلف المستويات في دول العالم الثالث.[3]أمر ساهم بشكل كبير ومتميز في التقارب التركي على كل الأصعدة الدولية والاقليمية.

6. اعتمادها على الدبلوماسية المتناغمة:

وقد تجسد ذلك بالفعل من خلال حضور دبلوماسي مكثف وعلى جميع الأصعدة من أجل التواصل مع كل دول العالم والتناغم مع مجمل القضايا الدولية والإقليمية وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوربا.[4]

---

[1] حامد محمد طه السويداني، "**تراجع نظرية العمق الإستراتيجي التركية بعد الربيع العربي 2011**"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 32، 452.

[2] عبد الحق زغدار، فهمي رملي، "**التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 04، باتنة، ص 52.

[3] سعيدي السعيد، "**السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية**"، **مجلة الفكر**، العدد10، بسكرة، ص 475.

[4] علي الزقيم، **التغيرات السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002-2016**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 122.

لذلك اعتمدتها تركيا لأنها إستراتيجية ناجحة للدبلوماسية المتناغمة والعلاقات الدولية،ليست في حالة تنافس وهي ليست في بديلة عن بعضها البعض وإنما مكملة ومتمة.

كما وقعت تركيا مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية الاجتماع ودول الجوار كالعراق، وذلك من خلال الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني حي وقعت الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية وتشكيل المنتدى التركي العربي.[1]

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

إن هذا التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم جعل منها تبحث عن آليات مستحدثة لتحقيق إستراتيجياتها الخارجية الجديدة ، وقد تنوعت هذه الآليات بين الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وأهمها:

1. قوة الدبلوماسية الناعمة :

عملت تركيا على تجسيده نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في نوفمبر2002 إلى موضوع الطرف المتفرج والمنتظر لما يجري، بل أصبحت أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد أن كانت في موقف الدفاع ورد الفعل، وقد تأكد ذلك من خلال حديث عبد الله غول في أحد تصريحاته بأن تركيا لا يمكن أن تبقى متفرجة على منا يحصل من حولها.[2]

بمعنى أن تركيا تعتمد في علاقتها مع دول الجوار على التعاون الاقتصادي والتجاري، فقد تحققت مكاسب جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها ،وقد حضيت بمكانة متميزة في الساحة الدولية .

[1] **العالم العربي وصراع المشاريع المحور التركي القطري**، تم الإطلاع يوم 2019/03/08، على الساعة 15:20، على الرابط الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/elhiwar/1091648

[2] عربي محمد لادمي، **مرجع سابق**، ص 54-55.

2. تفعيل الأداة الاقتصادية:

لقد استغلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة ناجعة ومؤثرة في السياسية الخارجية للدول، كما تحتل مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، نظرا لإحلال الرفاهية الاقتصادية للشعوب مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة التي أصبح بقائها يعتمد على قدرتها في حل المشاكل الاقتصادية للمجتمعات من البطالة والتضخم ونقص الموارد الغذائية.[1]

3. الحضور مع قوات حفظ السلام:

حرصت تركيا على أن يكون لها حضور فعال في بعض مناطق التوتر الدولي، فشاركت في قوات جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2008 وهذا أول حضور للجيش التركي في المنطقة العربية منذ نهاية 1918 كما وافق البرلمان التركي في فيفري 2009 على إرسال قوات السلام في الصومال.[2]

4. المؤسسات الإقليمية:

في إطار سعيها إلى تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي سعت تركيا إلى تجسيد وجودها في المنظمات الإقليمية والدولية عديدة لتفعيل دورها النشط هذا ما تحقق لها أين تجد لها حضور في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية غير أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي لكسب مصداقية لدى هذه الدول مما يؤهلها إلى لعب دور فعال في حل المشاكل التي تعيشها المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 والغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب حيث ينتقد أوغلوا المستوى المتدني للمدخل

---

[1] محمد العربي لادمي، "**السياسة الخارجية اتجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة : المحددات والأبعاد**"، من خلال الرابط : تمت زيارة الموقع يوم 24-02- 2019 https://www.politics-dz.com/community/threads/alsias-alxargi-altrki-tgax-almshrq-alyrbi-byd-alxhrb-albard-almxhddat-ual-byad.14122/

[2] **أدوات السياسة الخارجية التركي**، تمت زيارة الموقع يوم 24-02-2019، على الربط الالكتروني: https://www.academia.edu

الدبلوماسي التركي في هذه المنظمة خاصة بعد ان أضاعت منها فرصة إبراز مرشح لها في موقع الأمين العام للمنظمة سنة، ما دفع بها الى توسيع إنتخابتها أمين عام للمنظمة سنة والتي كانت من نتائج انتخابات أكمل الدين إحسان أغلو لهذا المنصب

ولتعزيز أدائها الدبلوماسي ودورها في تعزيز التعاون والاستقرار مع دورها الإقليمي عملت على دعم نشاطها من خلال الإشارات غير الحكومية والهيئات الغير حكومية والمنظمات المدنية الأخرى في تقديم التغذية لعملية صنع السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية.

من المتعارف عليه أن القصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية ،والهدف في السياسة الخارجية الدولية لأي وحدة يختلف من حيث الوسيلة ،وعلى الرغم من صعوبة تحديد أهداف السياسية الخارجية التركية ولأي دولة نظرا لصعوبة تعيين موضوعاتها ومفرداتها ، الا أن السلوك الخارجي التركي الجديد يرتكز على عدة أهداف من بينها:

– أكد قادة حزب العدالة والتنمية على امتلاك الحزب رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية منح تركيا دورا جديدا في محيطها الإقليمي مختلف عن الأدوار التي قامت بها من قبل وصل هذا الحزب إلى السلطة، إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد لتعظيم الاستفادة من قرارات تركيا وتتسم هذه الرؤية وفقا للرئيس اردوغان بالنشاط والجسم والعقلانية ذات الطابع المتعدي .[2]

[1] بولنت أراس وآخرون، **التحول التركي اتجاه المنظمة العربية**، ط01، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 21-23.

[2] **داود مارية، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2015، ص 96-97.

– أكد احمد داوود اوغلو أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقدا ضائعا بالنسبة لتركيا، حيث تتبنى تركيا تصورا متكاملا مكتفية بسياسة "ردود الأفعال " أو "الاستجابة للازمات"، وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا السياسة الخارجية لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها.[1]

– أن تكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدد اكبر من الدوائر، لا سيما تلك التي ترتبط بها روابط جيوبوليتيكية، ثقافية وتاريخية وهذا ما أكده داوود اوغلو في اغلب تصريحاته بان تركيا من دول مواجهة أو جسر تركيا دولة مركزية، وفي هذا الإطار يقول **رجب الطيب اردوغان :** "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعدا ستفكر بشكل أوسع وأكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتجية ورسالتها التاريخية أخذة بعين الاعتبار إمكانياتها الثقافية والاقتصادية.

– وعليه "تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الإبعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية " قال داوود اوغلو أنه يجب على تركيا إتباع سياسة صفر مشاكل مع جيرانها وان تطور لنفسها عمقا استراتجيا في جميع علاقاتها وذلك من خلال استخدام القوة الناعمة والإرث الاستراتيجي لإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط وهذا يعني أنه في الوقت الذي تواصل فيه تركيا جهودها في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحافظ على صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، فإنها أيضا ستقرب إلى دول الشرق الأوسط وتجري محادثات مع الأطراف غير الحكومية الفاعلة وحل كل النزاعات الإقليمية بما في ذلك قضية

[1] داود مارية، **مرجع سابق**، ص 97

قبرص وامنيا المستعصيات ويرى وزير الخارجية التركي أن من شان تركيا أن تصبح وسيطا وضامنا وقوة استقرار في المنطقة.[1]

وضح داوود اوغلو أن أهم أهداف السياسة الخارجية الجديدة لتركيا تتمثل في النقاط التالية:

- أن تركيا تسعى جاهدة لخفض المشكلات مع دول الجوار المباشر لتركيا أي مع اليونان إيران وقبرص وسوريا.
- تفعيل دورها وتوسيعه وذلك من خال الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دوائر الجوار المباشر لتركيا أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز.
- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمنظمات الدورية المتعددة الأطراف.
- التأكيد على تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي مآثر يمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة.[2]

إن السياسة الخارجية التركية عرفت تغيرا واضحا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من خلال عدة دوائر لا سيما الدائرة العربية، الدائرة الأسيوية والدائرة الأوروبية البلقانية باعتبار معظم دول هذه الدوائر كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية وهو ما استدعى إحياء المد التاريخي والثقافي لهذه الحضارة وهو ما دفعها في ظل متغيرات داخلية وخارجية البحث عن دور أساسي يتناسب وموقعها الجيواستراتيجي وقوتها الاقتصادية وثقلها السياسي والدبلوماسي

[1] داود مارية، مرجع سابق، ص 98.

[2] فتيحة بوصبع، **السياسة الخارجية تجاه الدول العربية**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص 38.

وثروتها الثقافية وتماسكها الاجتماعي لعب دور محوري مركزي مستقل نسبيا عن القوة العظمى في المنطقة. [1]

ومن أهم إنجازات السياسة الخارجية التركية:

- قدرتها على التوفيق بين المتناقضات في المواقف الدولية، وسعيها الدائم لاندماج في الاتحاد الأوروبي، وكذلك نشاطها المتزايد في القضايا المتعلقة بالعالم العربي والإسلامي.
- التقارب والتعاون بين تركيا وإيران تمثل في التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة والتجارة والأمن ،ودعم إيران في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية رغم التنافس القائم بينهما وهذا ما يؤكد شجاعة السياسة الخارجية التركية .[2]
- نجاحها في التوفيق بين التحالفات الإستراتجية والمصالح الوطنية فنجد هناك علاقات إستراتجية إسرائيل ولكن سرعان ما تدهورت مع حرب لبنان متينة بين تركيا 2006 ومذبحة غزة أواخر 2008 الذي استشهد فيه مواطنون أتراك.
- صحيح أن العامل الثقافي أثر على العلاقات الأمريكية التركية، ولكن الأتراك لهم وعي كبير بالمصلحة الوطنية التركية السياسية والإستراتجية والاقتصادية ليس فقط التركيز على القيم الحضارية والوطيدة المشتركة،حيث استفادت تركيا من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق التعاون الاقتصادي الأمريكي.
- استفادت تركيا من دوائر الانتماء المختلفة ،حيث عملت على الاستفادة من انتماآتها المتعددة جغرافيا وحضاريا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا ،من اجل تعزيز دورها المحوري والقوي في كل دائرة تنتمي لها، فجغرافيتها تربط بين قارات العالم أسيا وأوروبا وحضارتها

[1] سعيد الحاج، "**السياسة الخارجية التركية: أسباب التحول وآفاق المستقبل**"، تم الإطلاع في 2019/03/15، على الساعة: 23:15، على الرابط: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

[2] إسماعيل زروقة،" **الاتفاق النووي الإيراني في الإستراتيجية التركية**"، **مجلة المفكر**، العدد 15، بسكرة، 2017، ص 254.

تنتمي إلى الحضارة الإسلامية والأوروبية واقتصاديا وعسكريا بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية.[1]

كل هذا أعطى لتركيا أدوارا متعددة وزاد من قوتها وذلك من خلال تبني سياسة خارجية متعددة لإبعاد تهدف للتأثير في دوائر مختلفة، فنجد تركيا تتحاور مع العالم وتقوم بتمتين روابطها وتعمل على تصفير مشكاتها مع دول الجواري.[2]

المبحث الثاني: الواقع الجديد للعلاقات التركية – العربية.

محاولات عديدة من قبل الحكومات العلمانية التركية المتوالية حاولت طمس الهوية الإسلامية التركية و الابتعاد عن العالم العربي و التركيز على التوجه الغربي لتركيا و تقليد نظمهم و قوانينهم ، ليبصم بذالك عن نقطة تحول جذرية في العلاقات مع الوطن العربي و الإسلامي التي دامت لقرون طويلة تعود بدايتها إلى عهد اعتناق القبائل التركية للدين الإسلامي أين تحول الأتراك من خلالها إلى حماة الإسلام و المسلمين في الدولة العباسية، وبعدها و بلغ التعاون التركي – العربي ذروته في عهد الدولة العثمانية التي استمرت إلى غاية بداية القرن العشرين.

المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية.

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها العرب قد بدأت مع سوريا والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرة، وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقتهما معهما بشكل كبيرو قد تميزت العالقات التركية–السورية بعدة مراحل أهمها:

[1] إسماعيل زروقة، مرجع سابق، ص 100.

[2] **بهاء الدين محمد، "دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة"**، تم الإطلاع في 2019/03/15، على الساعة: 22:41، على الرابط الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267533&r=0

1. المرحلة الأولى :

وهي أطول مرحلة تاريخية في العالقات بين الجانبين امتدت بين عامي 1923-1998 وقد شهدت هذه المرحلة الكثير من التوترات و النزاعات، وأدت فيها القضايا المشتركة "قضية لواء إسكندرونة، قضية المياه المشتركة، "**القضية الكردية**" دورا كبيرا في زيادة حدة هذه التوترات حتى كادت تصل مرحلة الصراع المسلح مرات عدة، وهذا ما جعل العلاقات تصل إلى أعلى درجات التراجع و القطيعة، و هو ما انعكس سلبا على المستويين الداخلي و الخارجي لكل بلد، و انتهت هذه المرحلة من العلاقات عام 1998 بتوقيع اتفاق اضنة التاريخي الذي كان نهاية لهذه المرحلة، وبداية لمرحلة جديدة في العلاقات بينهما[1].

2. المرحلة الثانية:

وهي المرحلة الممتدة بين عامي 1998-2011 وتعتبر هذه المرحلة تاريخية بكل المقاييس، شهدت فيها العالقات نقلة نوعية غير مسبوقة من مرحلة النزاع الى مرحلة تعزيز العلاقات وتطويرها على المستويات كافة، حتى وصلت مرحلة التحالف الاستراتيجي، وكان الاتفاق أضنة الدور الأول في وضع حجر الأساس لهذه المرحلة، ثم قامة علاقات جاءت السياسة الخارجية لكل من تركيا وسورية لتسهم في تقارب البدلين جديدة على أساس المصلحة المشتركة، وما أدى إليه ذلك من تطورات على الأصعدة كافة[2].

3. المرحلة الثالثة:

أحدثت الثورة السورية التي اندلعت مطلع عام 2011 متغيرات جديدة في طبيعة العلاقات التركية-السورية، إذ عادت هذه العلاقات إلى التراجع بسبب تناقض مواقف كل من تركيا

[1] صوفية بوعلي، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة تبسة، 2015، ص 43.

[2] نفسه، ص 44

والنظام السوري حيال الثورة السورية، وهذا التناقض بين الطرفين جعل العلاقات تعود إلى ما كانت عليه قبل عام 1998م من التوتر وحتى القطيعة، وما تزال هذه المرحلة مستمرة لحد الآن.[1]

وقد تبنى الموقف التركي تجاه الأزمة السورية مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة.[2]

وقد شجع ذلك اردوغان وحكومته على اعتبار أن تركيا مرشحة لملء الفراغ في حال ذهاب النظام في سوريا، وخاصة في ظل تقلص الدور المصري في قيادة العالم العربي، لكن صمود النظام السوري وترابطه وردود الفعل عن الرفض الإيرانية والمواقف الروسية والنشاطات التركية، فضلا السعودي الكامل للاقتراحات التركية في التغيير والإصلاح، كل ذلك كان له تأثير على الموقف التركي مما يجري في سوريا.[3]

وتشكل الأزمة السورية هاجسا لتركيا، وذلك مع إمكانية تزايد النشاط والعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، الذي أصبح له عمق إستراتيجي داخل الأراضي السورية في المناطق الكردية الشمالية التي تخلى عنها النظام السوري لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي – الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني–، يضاف إلى ذلك الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة اللاجئين السوريين إليها من القصف وتدمير النظام السوري

[1] صوفية بوعلي، وفاء طوالبية، **مرجع** سابق، ص 44.

[2] إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2016، ص 133.

[3] نفسه، ص 134.

للمدن والبلدان الذين فروا هربا تجاوز عددهم المائة ألف، وكل ذلك يرمي بثقله على الحكومة التركية.[1]

وقد مرت مواقف تركيا إزاء الأزمة السورية بعدت مراحل الأولى هي مطالبة النظام السوري بالإصلاحات و استعدادها لتقديم المساعدة، ثم احتضان المعارضة ودعمها ، وفي ماي 2012 وصل الأمر حد قطع العلاقات نهائيا مع نظام الأسد وذلك بطرد الدبلوماسيين السوريين من أنقرة احتجاجا على الانتهاكات التي يقوم بها الجيش في مدينة الحولة، ثم مرحلة ما بعد الاتفاق الأمريكي الروسي على إثر مؤتمر فيينا الذي ينص على بقاء الأسد على رأس السلطة إلى حين إجراء انتخابات وهو ما وافقت عليه تركيا[2].

يبدوا أن للأزمة السورية تأثيرا واضحا على الساحة الدولية؛ بدليل تناقض مواقف دولية وإقليمية اتجاهها، فكل يسعى لإعادة ترتيب توجهات سياستها الخارجية وفق ما تقتضيه مصالح الدولة العليا في المنطقة، وهو وفقنا عليه باستعراض المواقف التركية السورية تجاه الأزمة السورية.[3]

المطلب الثاني: العلاقات التركية – العراقية.

إن تركيا والعراق بلدان تربطهما علاقة تاريخية ثقافية اقتصادية وسعي البلدان إلى تطوير علاقتهما من الاعتراف بالعراق سنة 1958 انطلاقا من مصالحها المشتركة لا سيما إن هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة قضايا مشتركة كالمياه والأعداد والتركمان وأخيرا النفط.وبعد احتلال العراق في مارس 2003 كانت علاقات البلدين قبل هذا التاريخ فمنذ الثورة العراقية

[1] إيمان دني مرجع سابق، ص 134.

[2] زوبيدة سنوسي، **تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية فترة 2013-2017**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة أم البواقي، 2016، ص 31.

[3] نفسه ، ص 31.

1958 وعلاقة البلدين مستقرة نسبيا إلى غاية احتلال العراق الذي كان منحصرا في تحويل وتوتر العلاقات بين البلدين.

1. الطاقة في العلاقات التركية العراقية:

نتيجة لإدراك الطاقة في العلاقات التركية العراقية وأهمية الموارد النفطية وحصرها في الغاز والنفط فقد شكلت الطاقة مرتكزا رئيسيا في العلاقات بين الدولتين وقد بدأ التعاون بينهما في نتصف التسعينات من القرن الماضي والذي يعطي مرونة كبيرة لتصدير النفط الخام عبر منافذ محددة.

كما أن أقامت مصانع كبيرة لتكرير النفط الخام والتوسع للدخول السوق الحر الدولية،وفي الشأن نجد أن هناك دول تمتلك مصادر الثروة ودول تمتلك الصناعات القائمة على أساسها، كما ان الطلب على الطاقة في طلب متزايد للإستراتيجية الطاقوية التركية .

كما أن التقارب الجغرافي بين البلدين والموقع الجغرافي مكن تركيا من استيراد نفط العراق بأقل التكاليف مما يعني ميزة لكل منهما.[1]

2. العلاقات الاقتصادية التركية العراقية:

يبدو للوهلة الأولى أنها ترتكز على القضايا الأمنية والسياسية التي تشكل تحديا بالنسبة للبلدين ولكن هناك مجالات تبادل وتعاون اقتصادي بين البلدين حيث نجد أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا في عام 2004 كان يقدر بـ 4.35مليون دولار ليرتفع في 2010 إلى 1354.6مليون دولار، أما الواردات فارتفعت من 1996.6إلى 6041.9 مليون دولار من نفس السنة وسنشاهد حجم الارتفاع في الصادرات والواردات بين البلدين.[2]

[1] فتيحة بوصبع، المرجع السابق، ص 76.

[2] لحسن طبي، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 237.

وعليه أصبحت تركيا تحتل المرتبة الثانية كشريك إيجابي في العراق بعد الصين، حيث زادت عدد الشركات العاملة في العراق إلى حوالي 117 شركة لها طابع صناعي، إضافة إلى ازدهار البناء والمقاولات حيث بلغت سوق العمل في هذا المجال 10 مليون دولار ولقد زاد هذا النشاط التجاري بين البلدين ليصل إلى 12 مليار دولار في 2013 وهذا ما صرح به السفير التركي بالعراق فاروق فيماغجي عند زيارته للموصل في محافظة نينوي.

ان فتح مجال الاستثمارات الأجنبية وتسهيلها حفز الشركات التركية على الظفر باستثمارات كبيرة في الإقليم وتبنت الحكومة خيارا استراتيجيا مع الإقليم وهذا من خلال الموافقة على إنشاء خط أنابيب غاز وا كردستان، حيث اتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مع رئيس وزراء ثنائي بين تركيا إقليم حكومة إقليم كردستان بارزاني في 28 مارس 2013 على إنشاء هذه الخطوط وتقاسم الإيرادات واستيراد كميات كبيرة من النفط من حكومة إقليم كردستان، وتم تجسيد الاتفاق حيث بدأ ضخ النفط الخام من الإقليم في2013/12/14بصورة تجريبية ومن المتوقع تصدير الغاز عبر تركيا في عام 2016.[1]

وبذلك فإن تصدير الغاز الكردستاني إلى أوروبا عبر تركيا سيجعل من أوروبا تستغني عن الغاز الإيراني، وسيعود بالفائدة على الإقليم الكردستاني، إضافة إلى التعريفة الجمركية التي ستحصل عليها تركيا من جراء هذا الاتفاق ألن طريق النفط إلى أوربا هو تركيا، ولعل هذا الواقع الاقتصادي لهذه البنى التحتية الجديدة بوجود حوالي 300 شركة تركية عاملة بالإقليم، ستساعد في التخفيف من التوترات السياسة بين تركيا وكردستان العراق.[2]

3. سياسات تركيا تجاه القضية التركية:

تتمحور السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الكردية في:

[1] جوزل عبد الحكيم خسروا، **قضايا الطاقة والسياسة على محور اربيل–أنقرة–بغداد**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 09.

[2] لحسن طبي، مرجع سابق، 237.

- تصفية حزب العمال الكردستاني الذي يقوم على التعاون مع الحكومة المركزية العراقية.
- دعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولات تقسيمه على أساس طائفي أو عرقي لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومي التركي في قيام دولة كردية في شمال العراق.
- وقد عبر زعيم حزب العدالة والتنمية في خطابه أمام البرلمان التركي عام 2007 عن عمق العلاقات الإستراتيجية التركية العراقية من المنظور السياسي وأهمية التركيز على تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات؛ كما ذكر أيضا دعم بناء الدولة على أسس ديمقراطية لأن ذلك يصب في مصالح الدولة التركية.[1]

ومن أهم الوسائل المتبعة من قبل تركيا في التعامل مع الملف الكردي ضمن العلاقات التركية بعد 2002 ما يلي:

أ. **فتح الحوار مع أكراد العراق:** حاولت تركيا توحيد علاقاتها مع حكومة كردستان العراق من خلال المساعدات الاقتصادية والثقافية بهدف المساعدة في التعامل مع الملف الكردي.

ب. **التهديد باستخدام القوى العسكرية:** حيث هددت تركيا لأكثر من مرة من استخدام القوة العسكرية إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك وقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراقي أكتوبر 2008.

ت. **احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق:** من بينها القاعدة الموجودة في دهوك وباميرني وغيرها وتضم هذه القواعد العسكرية حزب العمال لشمال العراق عدة مرات كما حددها 2008.

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 27.

ث. **التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية:** يعتمد إقليم كردستان العراق على تركيا اقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كضغط على الإقليم ،ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم العراق 300 شركة. [1]

ج. **وحدة العراق (العراق الجيوسياسي):** تعتبر الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتا من ثوابت الأمن القومي للبلاد، وذلك على اعتبار أن تقسيمه من الممكن أن يفتح الباب واسعا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثني تركيا نفسها ، خاصة إذا ما تقر رسم هذا الانقسام على طول الخط الكردي في المنطقة) بالإضافة إلى مصير كركوك والعنصر التركماني.[2]

ح. **الاستقرار في العراق** :استقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب إستراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي على الصعيد استثمار وأمن الطاقة وذلك نظرا إلى ما يملكه الطرفان ، من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخما، وتحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات ناهيك عن قطاع الإنشاءات ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يسهم بشكل فعال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضا كما أن عراق مستقرة ومزدهرا يعني إسهام في تحقيق أمن الطاقة التركية وارتفاعا في دخل الفرد العراقي،مما يعني بدوره المزيد من الاستهلاك.[3] الذي يشكل – في وصفه الحالي غير المستقر – ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا ، مما يؤهل العراق ألن يصبح أكبر شريك

[1] حسن خورشيدلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، دمشق، مكتبة الأسد الوطنية، 199، ص 56-57.

[2] علي حسين باكير، " **باحث في العالقات الدولية و الشؤون الإستراتيجية**" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2019/04/19، على الساعة 12:30.

[3] سارة غراير، **الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسة)، جامعة الجلفة، 2016-2017، ص30.

تجاري ألنقرة مستقبلا وأن يتضاعف حجر التبادل التجاري بين البلدين بسهولة مرتين أو ثالثا خلال عشر سنوات

المطلب الثالث: الموقف التركي من القضية الفلسطينية:

إن معظم الأحداث التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية من حيث الصراع العربي الإسرائيلي، كانت مخططة ومدروسة، سواء من قبل اليهود أنفسهم وتحديداً من الحركة الصهيونية، أو نتاج مؤامرات عالمية وعربية، أو بتأثير منها، وهذا جعل من الصعوبة على الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية القدرة على تحقيق أهدافهم المنشودة، بل وجعلت القضية الفلسطينية من أصعب القضايا تعقيدا بالعالم.

فنكبة فلسطين عام 1948 أفرزت العديد من الأزمات، ناهيك عن الشهداء الذين قتلوا وهم عزل من السلاح، مما يستجوب معرفة الموقف التركي لهذه الإفرازات وتداعيات النكبة، سواء بشكل فردي أو جماعي، ومنها؛ قضية الثورة الفلسطينية وشرعيتها، وقضية اللاجئين، ووضعية مدينة القدس، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإعلان دولته المستقلة بعد مرور أكثر من اثنان وستون عاما على هذه النكبة.[1]

على الرغم من أن تركيا تقيم علاقات متينة مع إسرائيل، إلا أن موقفها من استخدام الفلسطينيين للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي والقوات الصهيونية كان يعكس تفهماً واعياً للدوافع التي جعلت من الفلسطينيين إلى انتهاج مثل هذا الشكل من المقاومة، والذي يهدف إعادة الحقوق المسلوبة والدفاع عن الحق في تقرير المصير، رأت تركيا في الثورة الفلسطينية والهادفة للمطالبة بالاستقلال والتحرر الوطني، بأنها شرعية وعادلة، مستندة في ذلك

[1] طارق زياد الشُرطي، "**حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والنكبة الفلسطينية** "، **مجلة آفاق**، العدد 08، 2008 ، ص 187.

لقرارات الشرعية الدولية التي تكفل للشعوب الواقعة تحت الاحتلال من استخدام كافة وسائل المقاومة المتاحة.[1]

وواصلت تركيا بموقفها المؤيد لمقاومة الشعب الفلسطيني، لتعزز وتأخذ شكل العلاقة الوثيقة في إطار مساندة تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وما تبع ذلك من فتح مكتب تمثيلي لها في أنقرة.

أما بالنسبة العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية التزمت تركيا بعلاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني برئاسة محمود عباس، وساهمت في توطيد التعاون والتواصل مع حكومته ورئيس وزرائها سلام فياض، وسعت بكافة الجهود للعب دورٍ في ملف المصالحة الفلسطينية لاهتمامها في الوحدة الفلسطينية.

ترفض تركيا الاتهامات الموجهة لها بأنها أقرب إلى حماس من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وتؤكد على أنها ترى أن الوحدة الفلسطينية شرط للتقدم في عملية السلام، رغم أن هناك تباين بين الموقفين التركي وموقف محمود عباس عندما قال:" بأنه يرفض تدخل أي طرف غير عربي في ملف المصالحة، مما اثأر استياء أنقره، ليجعل من السيد محمود عباس القول:" بأنه لم يقصد تركيا، وأنه لا يريد غير الوساطة المصرية[2]."

كما أن الدور التركي في المصالحة الفلسطينية : ناشد أوردغان حرك التي فتح وحماس للمشاركة في الائتلاف بينهما، نظرها لفوز حماس وحصولها على ما يكفي من المقاعد لتأليف الحكومة الفلسطينية من أتباعها حصرها لو أرادت، وأن التوصل إلى ائتلاف مع فتركيا تؤمن بأن حركة حماس يجب إن تشارك في العملية السياسية، 267 حركة فتح سيكون مهما للغاية .

---

[1] طارق الشرطي،**تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية "من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 2010-2000**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة فلسطين، 2011، ص 104.

[2] مقابلة أجراها الباحث مع رامي صب لبن، نائب منسق البرامج ومدير المشاريع في مؤسسة تيكا، مقابلة شخصية، 2010/12/6.

وذلك مرتبط باستمرار وقف النار مع إسرائيل، ثم بالمصالحة مع حركة فتح، وتركيا تعمل على هذا الاتجاه وبمسافة واحدة بين محمود عباس وحركة حماس .

عرض رئيس الوزراء التركي أوردغان على رئيس الوزراء الفلسطيني في حكومة حماس السيد إسماعيل هنيه ومن خلال اتصال هاتفي في (23 / 2007/7) استعداد بلاده التحرك في ملف المصالحة، وقال:"نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم، وإننا سنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم، وعودة الوفاق إلى صفوفكم.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال ما سبق أن السياسة الخارجية التركية تغيرت وتطورت وفيا للمتغيرات العالمية والوطنية في العالم، لذلك قامت تركيا بتحديث آلياتها وأهدافها وفقا ما يضمن لها التطور وكذا الوزن السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية.

حيث انتهجت تركيا سياسة مرنة في علاقاتها الخارجية مع الدول، ومحاولة حل المشكلات مع دول الجوار دون تدخلات أجنبية؛ وعليه فإن الديناميكية والمرونة تكفل وزنا سياسيا مهما للدولة في حل المشكلات الدولية والإقليمية.

كما أن السياسة الخارجية التركية الجديدة من بين السياسات التي اعتمدت على التعاون مع دول الجوار، واتباع مبدأ الدولة الفاعلة ذات التأثير في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

الواقع الراهن في العلاقات العربية – التركية.

- **المبحث الأول : العلاقات العربية – التركية دراسة في الطبيعة والأبعاد.**
- **المبحث الثاني: أهمية العلاقات التركية العربية بعد سنة 2011.**

تمهيد

تجاور تركيا العالم العربي في جنوبيا من جهته الشرقية عف طريق العراق وسوريا كمنفذ بري وحيد نحو جيوبولتيكا المنطقة، فكان من الطبيعي أف ينتج عن هذا التماس نسيج علاقاتي بين المنطقتين (تركيا– الدول العربية).

حيث عززت تركيا في السنوات الأخيرة علاقتها مع جيرانها العرب وتنامت التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الطرفين لتصبح هنالك مصالح مشتركة لكلا الطرفين على مستوى كل المجالات.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات العربية – التركية دراسة في الطبيعة والأبعاد..

تعد دراسة العلاقات بين تركيا والدول العربية من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام وتتبع الأدوار بما يخدم المصالح المشتركة بين الطرفين ضمن المجالات الاقتصادية؛ السياسية وكذا العلاقات التركية– العربية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية العربية التركية.

أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند واندونيسيا والمكسيك وروسيا وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقرير حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث عن تركيا إذ جاءت تركيا بعد الصين في النموً الاقتصادي وتحتل المركز السادس اقتصادياً في العالم بحلول عام 2050.[1]

إن الأهمية الاقتصادية لتركيا توضح طبيعة المحور الاقتصادي الهام إذ تمتلك تركيا النفط والغاز وهما العمود الفقري لها. وهذا يتطلب بناء اتفاقيات تكامل إقليمية يكون محورها تركيا تقع ضمن مصطلح مستودع الطاقة والاقتصاد لتشكل عنصراً رئيسياً في الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية بل أنها تشكل بعدا إقليميا له مكانة على المستوى الدولي فضالاً عن امتلاك تركيا أراضى زراعية خصبة جدا موزعة في جميع إنحائها وبالنسبة للصادرات والواردات فان التجارة الخارجية تعتمد على المحاصيل الزراعية[2].

لقد بدأ اهتمام تركيا بتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عموما مع الدول العربية نتيجة ارتفاع النفط وتفاقم المشكلة وتداعياتها وفتور علاقات تركيا مع المجموعة الأوربية منذ عام 1973 ومن ثم انضمامها الى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1986 حيث أظهرت أهمية الدول العربية بالنسبة الى تركيا كمصدر رئيس لتزويدها بالنفط الخام وسوق لصادراتها ولتشغيل عمالها وشركاتها العاملة في قطاع الإنشاءات والمقاولات وتوفر لها ما يلزمها من عملات صعبة سواء لتغطية تكلفة واردتها النفطية وكذلك لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها في الدول الأوربية.

---

[1] سعدون شلال الطاهر وآخرون، "**توجهات تركيا نحو المنطقة العربية**"، **مجلة البحوث الجغرافية**،المجلد01، العدد27، العراق، 2018، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

إن ارتباط الاقتصاديات العربية والتركية بالاقتصاد الغربي والظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط ،حيث لم يكونا عاملين مشجعين لتوسع التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ولاسيما ان تركيا كانت لا تزال متجهة بصورة كلية للتعامل الاقتصادي مع أوربا وسوقها المشترك لذلك لم تبلغ العالقات الاقتصادية العربية التركية مستوى عاليا من التنوع والكم ,بعد عام 2002– 2008 هذا وان الاقتصاد التركي تميز بعدد من النتائج منها:[1]

- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بحوالي أربعة أضعاف.
- ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية ضعفين.
- ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من 75% – 85%.
- ارتفاع معدل استثمار القطاع الخاص بنسبة 100%.

يعتبر إقليم الشرق الأوسط محورا اقتصاديا مهما جدا نظرا لما يحويه من تشكيلات ومصادر طبيعية تملك شروط تكامل استراتيجي تتقاطع عنده خطوط جيو–ثقافية، وجيو– سياسية، وجيو– اقتصادية؛ يضم الإقليم اتجاهات ومسارات وعلاقات اقتصادية وتجارية ثنائية ومتعددة الأطراف واسعة في شموليّتها ومختلفة في أنواعها، يتصدّرها محور النفط والغاز وخطوطها العابرة للحدود التي أنشأت مصالح إقليمية ودولية متشابكة ومعقّدة نظرا لما ينتجه محور الطاقة والصناعة النفطية من صفقات ذات حجم مبالغ عظيمة ارتكزت عليها اقتصاديات وأسواق مالية وتجارية حول العالم.[2]

البلدان العربية وتركيا في قلب محور الطاقة والاقتصاد والتجارة، ما يجعل خياراتها الاقتصادية واسعة ومفتوحة ومرنة وعلاقاتها القائمة حاليا وفي المستقبل المنظور تشكل عنصرا أساسيا في تصميم الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والدبلوماسية للإقليم، ولحقبة طويلة من الزمن.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ازداد حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل كبير بمعدل أكبر من ثلاث مرات في الفترة 2002 هذا على الرغم من بقاء الاتحاد

[1] سعدون شلال الطاهر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] كمال القياسي،" **العلاقات الاقتصادية العربية**"، تم تصفح الموقع يوم 2019/04/23، على السعة 15:02، على الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/348366418532233/posts/461896633845877/

الأوربي المحور الأساسي لاقتصاد التركي بحوالي 52 بالمئة من حجم تجارتها الخارجية وروسيا شريكها الاقتصادي الأول على الدول.

وبرز حجم الاستثمارات العربي وقطاع البناء كما توقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون مع مجلس التعاون الخليجي سنة 2008.

حيث يتمحور المخطط التركي على تحقيق رقم 100 مليار دولار في مبادلاته التجارية مع الدول الخليجية إلى غاية 2023؛ على الرغم من المنافسة الكبيرة التي تلقاها من الصين والهند؛ ولتحقيق هذا الهدف سعت الحكومة التركية إلى عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الخليجية في العقد الأول من القرن 21.[1]

وعلى العموم تنظم العلاقات الاقتصادية العربية التركية عد أطر مؤسساتية رئيسية وهي جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي؛ والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والجمهورية التركية؛ وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة هذه المؤسسات وهي كالآتي :

1. جامعة الدول العربية:

تأسست جامعة الدول العربية عام 1945 على يد مصر والعراق سورية ولبنان الردن السعودية واليمن وانضمت إليها باقي الدول العربية تباعا، حاولت الدول العربية في إطار الجامعة عدة مرات تحقيق وحدة اقتصادية عربية بداية بإحداث مجلس اقتصادي عربي في إطار ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950، وعلى الرغم من القرارات المتعددة المتخذة من طرف الجامعة والمجلس الاقتصادي إلا أن الوحدة العربية لم تحقق ولم تكتمل بسبب تنامي النزاعات القطرية والتبعية لأسواق عالمية إضافة إلى غياب الإرادة السياسية.

وفي سعيها لتسريع عملية التفاعل الاقتصادي العري التركي التي تعتبر بطيئة نسبيا أجرت الجامعة العربية الكثير من الباحثات التي أدت إلى إنشاء المنتدى الاقتصادي العربي التركي سنة 2008، سعيا منها إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية التركية من خلال زيادة فرص الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين وتطوير العلاقات المالية والمصرفية إضافة على

[1] علي حسن باكير، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، **مركز الجزيرة للدراسات**، عدد جوان 2009، ص 204.

تطوير التبادل التجاري وتدعيم أوجه العلاقات الاقتصادية والسياحية والمالية والإسكان وتكنولوجيا المعلومات.[1]

2. منظمة المؤتمر الإسلامي:

استطاع الطرفين العربي والتركي من خلال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي يترأسها رئيس الجمهورية التركي ومقرها أنقرة إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات.

- **الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي:** والتي وقعت عليها تركيا وكل الدول العربية ما عدا الصومال، وتهدف إلى توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال الدول الموقعة تماشيا مع المنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء.

- **الاتفاقية الإطارية لنظام الفضليات التجارية:** بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي تتم التوقيع عليها في إطار الدورة 21 للجنة الدائمة **الكومسيك** التي عقدة في اسطنبول عام 2005 والتي تسعى إلى توفير إطار متجانس ومتناسق وقابل للتطوير لتبادل الامتيازات ولتنشيط التجارة.

- **الاتفاقية لتشجيع الاستثمار:** وقعت عليها تركيا و 14 دولة والتي تهدف إلى دعم حرية انتقال رؤوس الموال بين الدول الأعضاء لرفع المستوى التنموي فيها.

- **الاتفاقيات الثنائية:** قامت الدول العربية بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات بصفة منفردة مع تركيا لتنشيط العلاقات الاقتصادية التجارية والتي تحتل في ها مصر الصادرة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع تركيا وتأتي المملكة الهاشمية الأردنية في المرتبة الثانية.[2]

ويعود هذا الازدهار في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفائدة لكل منها فبالنسبة إلى تركيا فإن تطور العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية يساعدها ويخدم أهدافها الإستراتيجية الأخرى المتعلقة باستكمال مساعيها الهادفة إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوربي ،مع الحفاظ على دورها النشط في حلف الشمال الأطلسي .

[1] سمير العطية وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة: المركز العربي الديمقراطي، 2012، ص 234.

[2] المرجع نفسه، ص 230.

وإضفاء الطابع الشرقي على السياسة التركية من خلال اتخاذها خطوة جديدة مختلف أوجه النشاط السياسي والاقتصادي، حيث رأت الدول العربية أنها في تواصل مستمر مع تركيا ،إن هذا التوجه التركي الجديد نحو الدول العربية هو فتح باب جديد لآفاق العلاقات بين الطرفين في إطار التحولات الدولية والإقليمية من أجل إقامة شراكة حقيقية لمصلحة شعوب المنظمة، كما تمكن لهذا ادوار أن يحقق توازن مع إسرائيل وإيران في المنطقة.

المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية.

جاء التحول الكبير مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم الذي جعل العالم العربي والإسلامي الموقع المركزي ضمن سياسات الانفتاح التركية الجديدة انطلاقا من خلفية دينية ،بالقول المشترك التاريخي والحضاري للعرب والأتراك الذي نجح خلال السنوات الأولى من توليه الحكم في إعادة تموضع تركيا الثقافي والسياسي الذي يساهم بذلك في تغيير الصورة النمطية السلبية لتركيا في عيون العرب التي كانت سائدة قبل ذلك، لتصبح صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب والتعاطف، كما أعطى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها الجديد على المستويين الإقليمي والدولي، والتي لخصها أحمد داوود أوغلو بقوله: إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة.[1]

بدأت مفاهيم الاهتمام التركي بالقضايا العربية سنة 2003 والذي مثل اختيار قوي لحزب العدالة والتنمية الساعي إلى إعادة رسم صفة جديدة لتركيا في المنطقة العربية ،وذلك من خلال امتناع البرلمان التركي عن التصويت لفائدة انتشار القوات الأمريكية تمهيدا لفتح جبهة جديدة لفائدة انتشار القوات الأمريكية في العراق.

بل وسبق هذا القرار عقد ندوة مغلقة في أنقرة قبل الغزو الأمريكي للعراق في ديسمبر 2002 لخبراء من دول جوار للعراق[2] من أجل بحث الوضع الاستراتيجي، وما آلت إليه الحرب

[1] علي حسن باكير، **مرجع السابق**، ص 198.

[2] ميشال نوفل، "**تركيا في العالم العربي**"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد92، 2012،ص 35.

حال وقوعها،[1] حيث حاول المسئولون الأتراك ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية وإيران سميت المؤتمر دول جوار العراق.[2]

هذا الموقف التركي تجلت من خلاله الاستقلالية النسبية التركية بالنسبة إلى الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية، وان كانت لتركيا أسباب ودوافع أدت بها إلى إبعاد هذا الموقف المتمثلة في الحسابات المتأنية المحلية والإقليمية المتعلقة بالنتائج التي سيسفر عنها هذا الغزو والتي سيؤدي إلى سيادة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة كلها، وتفكيك العراق الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم الحكم الذاتي لأكراد العراق، ما من شأنه أن يؤثر على أكراد تركيا ،وقد كان هذا واضحا في تصريح **رئيس الأركان التركي أزكوك** الذي قال:"**إن هذه الحرب ليست حرب تركية ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور وهي إعلان الانفصال الكري في العراق أو خروج عدد كبير لسكان الشمال أو تعرض المدن التركية لهجمات**".[3]

أدى هذا الموقف إلى تحسين صورة تركيا في العالم العربي عبر تعزيز مكانتها وقوتها الإقليمية عن السياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهمت في توفير والدعم الاقتصادي والسياسي لبناء العراق ما بعد الرئيس الراحل صدام حسين، وتشجيع المصالحة بين المجموعة السنية والشيعية، وكذا إقناع السنة في المشاركة في العملية السياسية في العراق وحراكها الدبلوماسي من أجل الإسراع في عملية سحب القوات الأمريكية من العراق مع حرصها على إعادة الأراضي العراقية، وقد لقي هذا الدور التركي ترحيبا أكثر باعتباره جاء مطابقا للموقف العربي من احتلال العراق وموازنا بتأثير الإيراني المتصاعد في المنطقة العربية.

إذا كان الغزو الأمريكي ويؤدي العراق اليوم دور الرافعة للدينامكية التركية، فالمصالحة التركية الناجحة مع حولت هذا البلد من هاجس كردستان العراقية حولت تاريخي للأتراك إلى خزان للنمو الاقتصادي، كما سمحت بتلمس حل لمعضلة حزب العمال الكردستاني.

وعلى الرغم من انحياز واضح إلى المجموعة السنية، فإن تركيا تنجح حتى الآن في الحفاظ على موقعها الوسطي ومصالحها على المسرح السياسي العراقي، فقد وجدت هنا حلفاء

---

[1] بولنت أوراس وآخرون، المرجع السابق، ص 36-37.

[2] ميشال نوفل، "تركيا في العالم العربي"، المرجع السابق، ص 35.

[3] إيمان دني، **الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 138-139.

متعددين للدفاع عن أولوياتها التقليدية، وهي تطرح نفسها قوة إقليمية على قدم المساواة مع إيران والواليات المتحدة الأميركية.

إن العراق يتوفر على صورة مكثفة للعالقات التركية . العربية، فالعراق الذي يمثل والية عثمانية سابقة، ينطوي على مجموعة هائلة من التحديات الأساسية يف العالقة التركية . العربية: مشكلة كردية؛ مسائل مائية ونفطية؛ ارتباطات مع الواليات المتحدة الأميركية أو إيران، عالقة بالعربية السعودية وسورية؛ انقسام سني – شيعي[1].

وانطلاقا من هذا الأساس شكل العراق قاعدة عمل لا مركزية بالنسبة لتركيا في توجهاتها الجديدة، حيث ساهم هذا الحدث في إحداث تقارب كبير بين تركيا وسوريا وبين البلدين منسجم اتجاه الغزو الأمريكي أين أدان رئيسي البلدين هذا الغزو كما أبدى مخاوف البلدين من النتائج السلبية للغزو وما يترتب عليه إنشاء دولة كردية في شمال العراق وانتقالها إلى البلدين في ظل الدعم الأمريكي لأكراد مما أدى بالطرفين إلى تغيير سياساتها اتجاه بعضها البعض.[2]

وقد تزامن هذا التقارب مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل سوريا في عهد الرئيس بوش الابن، ما يؤكد مرة أخرى استقلالية الغزو التركي عن السياسة الأمريكية في المنطقة بعد موقعها الأول الرافض للغزو.

فبعد انتهاء اتفاق **أضنه** في 20-10-1998 ملف احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني راح التقارب بين البدين يزداد خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم واعتماد نظرة اوغلو فيما يعرف بتصغير المشكلات مع دول الجوار قيد التنفيذ والتي أدت بدورها إلى حدوث انقلاب جوهري في السياسة الخارجية التركية حيث تحولت العلاقة بين البلدين من العداء إلى علاقات إستراتيجية، فقد جعل الوضع السوري الإقليمي الدولي من تركيا من طرف مهم ومنفذ لفك الحصار الدوري عليها لا سيما بعد اغتيال الرئيس الراحل الحريري عام 2005 والعدوان 06-2006 على لبنان والعدوان على قطاع غزة عام 2008-2009 حيث اتخذت سوريا من تركيا حسر لإعادة التواصل مع الدول الأوربية والمجتمع الدولي.[3]

[1] ميشال نوفل،" تركيا في العالم العربي"، المرجع السابق، ص 35.

[2] إيمان دني، مرجع سابق، ص 142.

[3] سمير عطية وآخرون، مرجع سابق، ص 619.

تدعم هذا التقارب بتبادل الزيارات الرسمية من خلال زيارة رئيس الحكومة التركية عبد الله غول إلى دمشق في 2003 والتي كانت تهدف إلى تأكيد الرغبة التركية توطيد العلاقات مع سورية إضافة إلى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق وجاءت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم ردا على زيارة رئيس الحكومة في جانفي في نفس السنة مؤكدا على رغبة الرئيس بشار الأسد في فتح المجال أمام التعاون بين الطرفين في جميع المجالات مع التشديد على الوقوف أما م الغزو على العراق نظرا لانعكاساتها الخطيرة لها على المنطقة .[1]

و تعزيز العلاقة بين البلدين حيث لابد من إيجاد حلول للمشاكل العالقة بينهما فإلى جانب المشكلة الكردية كان لابد من إيجاد حل لمشكلة المائية حيث وقع البلدين برتوكول مشترك في 2001 و الذي اتفقا من خلالها على التدريب المشترك و تبادل التكنولوجيا و إقامة مشاريع مشتركة كما اتفقت كل من سوريا و تركيا على إنشاء معهد للمياه تتكون من 18 خبير من كل دولة لوضع مقترحات من أجل حلول المشكلة المائية. [2]

و فيما يلي نعرض نتائج التطورات الدراماتيكية في العلاقة بين البلدين مع وصول الوزير **أوغلو** إلى وزارة الخارجية .

- إنشاء مجلس تعاون استراتيجي الذي برأسه رئيس حكومة البلد المنعقدة فيه يضم 16 وزير من البلدين الخارجية والدفاع الداخلية الطاقة التجارة والنقل والنفط الزراعة والأشغال العامة مع إمكانية ضم غيرهم من الوزراء وإذا اقتضت الضرورة ذلك مثل السياحة وينعقد جلستين سنويا واحد في كل بلد والهدف منه والسعي إي إنجاز أي استحقاقات العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

- كما تم التوقيع نحو 56 اتفاقية بين البلدين خلال الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي والاتفاقية والاستثمار والبنوك والمياه وغيرها والملفت للنظر أنها نفذت كلها من الوقت المحدد لها ما يؤكد التزام كل طرف الآخر بالمضي قدما في سبيل تطوير للعلاقات بيناهما أجريت عام 2009 وللمرة الأولى مناورات عسكرية بين البدين وتم إلغاء التأشيرات بينهما في خطوة أخرى

[1] مصطفى جاسم حسين،" **الدور التركي لمدة 2002–2010**"، **مجلة الجامعة المستنصرة**، العدد20، العراق، 2012، ص 47.

[2] معين حداد، **الشرق الوسط دراسة جيوبوليتيكية: قضايا الأرض والنفط والمياه**، بيروت: شركة مطبوعات للتوزيع والنشر،ص 157.

تعيد عن مدى عمق العلاقات التي وحدت الطرفان بين البلدين وكذا إنشاء الخطة التي تربط بين البلدين عبر مديرية حلب السورية. [1]

- في عام 2010 تم توقيع اتفاقية أنقرة لإنشاء منطقة تجارية حرة انضمام بعدها عبرها من الدول مع ضرورة رفع التأشيرات بين كل هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك.[2]

- وقد لعبت تركيا دور مهم في تطوير التعاون بين الدول الخليجية والحلف الأطلسي من خلال المبادرة للتعاون التي نشأت سنة 2004 والتي تعتبر كل من البحرين وقطر الكويت والإمارات العربية المتحدة سنة 2008 تم إطلاق مجلس التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى الذي بدأ عقد منذ ذلك الحين اجتماعات حكومية رسمية. [3]

المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية مزيدا من التوثيق حيث مهد مناخ التسوية السلمية الطريق لإعادة التطبيع مع إسرائيل وركزت وزارة الخارجية التركة في معرض ردها على المعرضين لتطبيع علاقتها مع إسرائيل أنه لا يوجد مبرر لأن تكون عرب أكثر من العرب وبما أن الدول العربية بما فيه منظمة التحرير التي تسعى إلى التطبيع علاقاتها بإسرائيل فلماذا ينبغي التطبيع مع إسرائيل لا تعد نفس الشيء.

وهو الموقف الذي اعتبرته القيادة السياسية التركية لا تتعارض مع مجال موقفها من قضية الصراع العربي الإسرائيلي وضرورة التسوية بطرق سلمية وهو الموقف الذي ربطته بينه وبين العاملين :

الأول : استعداد تركيا لتأمين المياه إلى المنطقة في حال إقرار السلام.

---

[1] "**محددات الموقع التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**"، من خلال الرابط الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The_Determinants_of_the_Turkish_Position_towards_the_Syrian_crisis_The_immediate_dimensions_and_future_repercussions.aspx

[2] سمير العطية وآخرون، المرجع السابق، ص 621.

[3] بكر محمد البدور، "**العلاقات التركية الخليجية** "، تم التصفح يوم 24-04-2019، على الساعة 18:30، من خلال الرابط: https://www.turkpress.co/node/34248.

الثاني: الفصل في ذلك بين تطوير علاقاتها بإسرائيل وبين علاقتها مع سوريا وتعزيز التعاون معها ضد ما يسميه إرهاب حرب العمال الكردي وعليه فقد رحبت تركيا باشتقاق المفاوضات بين إسرائيل وسوريا وبدأت عام 1999.

و تخالفه الدول الكبرى المساندة لإسرائيل في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على تحطيم القوى الرافضة لإسرائيل كإيران والقوى الثورية والقومية الأخرى و الدول المتحالفة معها كروسيا ،غير أن انتقال منطقة الشرق الأوسط إلى مسؤولية الدولة القطبية الأحادية كذلك المصالح الكونية في العالم خصوصا في هذه المنطقة التي تتجسد مصالحها فيما يلي :

1. تأمين الحصول على النفط وضمان تدفق الأرصدة التي تتجسد مصالحها .
2. تقويض الأزمات والحركات الرد كآلية التي تستخدم العنف .
3. المحافظة على أمن إسرائيل.
4. السيطرة على المنطقة لأنها تمتلك قدرات هائلة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل [1].
5. إستشراف هذه المنطقة لأنها تمتلك قدرات هائلة لا منتهى على عدد من مضايق والطرق البحرية والجوية الأساسية ،وهنا أخذت إستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه الشرق الأوسط تأخذ بالعولمة تارة وبالقضاء على أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى، والتسيير الديمقراطي ونقل المنطقة للعالم الحر وإنهاء الدكتاتورية فلا تستدعي ذلك أن تكون الإستراتيجية المعلنة تحقيق الأهداف السابقة.
6. ومع صعود الولايات المتحدة بثقافة مسؤولياتها وقيادتها للعالم وإصدارها على صياغة النظام الدولي بهيكلة القطبية الأحادية المهيمنة وانعكاس ذلك على العراق وأصبح دولة تشهد حرب طائفية فوضعه هش وطريقة إدارة الدولة اليوم التي تشير إلى امتصاص عدة مكونات عرقية وكذلك التدخل في صراع الدائر في سوريا اليوم[2].

[1] حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، 2001**، 2015، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية) جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2014-2015، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32-33.

وعليه من خلال تأمل قضية الصراع باتجاه ريادة كبيرة في درجة السلوك التعاوني اتجاه إسرائيل:

- ❖ تغيير نمط السلوك التركي اتجاه القضية السلبية إلى الايجابية، ومن رد الفعل إلى المبادرة وهو ما يتسق مع التغيير لانتهاك توازن في السلوك التركي اتجاه الأطراف الرئيسية للصراع باتجاه زيادة كبيرة في درجة السلوك التعاوني اتجاه إسرائيلي.
- ❖ بعد أن كان يتنازع تركيا اتجاهان متناقضان اتجاه التسوية السلمية للصراع هما: الرغبة في تحقيق هذه التسوية والخوف من سلبيات ومخاطر تهددها جراء هذه التسوية أوضحت تركيا في نهاية أقرب إلى الاتجاه الثاني وهو ما ظهر جليا في سلوكها إزاء الأطراف الرئيسية لعملية التسوية وخاصة إسرائيل وسوريا.
- ❖ انتهاء سياسة الحياد وعدم دخول في نزاعات المنطقة وهي أحد القواعد التي سارت عليها تركيا في سياستها الخارجية قبل التسعينات في القرن الماضي[1].

المبحث الثاني: أهمية العلاقات التركية العربية بعد سنة 2011.

الاهتمام التركي بالقضايا العربية و توجيه سياستها الخارجية اتجاه المنطقة في فترة حكم حزب العدالة و التنمية هو بمثابة استثمار لتركيا على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية و الثقافية هذا الاستثمار الذي تجلى من خلال المواقف الايجابية التي تبنتها أنقرة اتجاه القضايا العربية المركزية ما جعلها تتحول إلى طرف مركزي و فعال على أحداث المسرح العربي بعد الغياب الطويل والتهميش النسبي لهذه القضايا خلال العقود السابقة.

المطلب الأول: الموقف التركي من الحراك السياسي العربي

شهدت نهاية 2010 وبداية 2011 عدة تطورات في بعض أطراف المنطقة العربية تمثلت على الخصوص خروج كثيف للجماهير منددة بالسياسات المتبعة والمطالبة بالإصلاحات العميقة شعارها إقرار الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية لكن في ختم الأحداث وأمام الزخم الجماهيري القوي وانضمام بعض تنظيمات المجتمع المدني التقليدية في المظاهرات تحولت الشعارات المرفوعة إلى مطالبة مباشرة بترحيل النظام القائم[2] إذ يعرف الربيع العربي بأنه حركة

[1] هدى متكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 302.

[2] أحمد بوذراع، " **فسر ثورات الربيع العربي"محاولة للفهم"**، **مجلة السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، 2017،ص 51.

احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت أواخر عام 2010 ومطلع 2011 وبدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام وتنحيته في أيام قليلة وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو الشعب يريد إسقاط النظام. [1]

بدأت الثورات في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية وعدم تمكنه من تأمين القوت لعائلته فاندلعت بذلك الثورة في تونس وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين البلاد وبعدها بتسع أيام اندلعت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط النظام بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة في بعض الدول العربية مثل ليبيا اندلعت فيها احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس 2011.[2]

السبب في تلك الثورات يرجع لتوفر بعض العوامل منها عدم الرضا الواسع اتجاه المسئولين، طلب مزيد من المشاركة والديمقراطية، مطالبا الطبقة الشغيلة، تراجع القومية وأخيرا التحام الجيش مع المفاوضة حيث تم تسييس المشاكل الاجتماعية وهو تقريبا نفس الشيء حدث في العالم العربي من خلال الحركات المطالبة بإحداث التغيير السياسي والاجتماعي. هذا يعتبر أقرب لوصف هذه الحركات بالربيع العربي لأن أسبابها في جزء كبير منها هي نتيجة لتدهور الظروف المعيشية لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

اتبعت تركيا اتجاه الثورات العربية سياسة مركبة كل بلد حالة مستقلة عن الآخر لكن الثابت أن تركيا ترى في نفسها لاعبا من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا وأنها تسدي النصح لإملاء وتجد تركيا في نفسها القوة [3]القدرة على التعبير عما تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع الدول العربية وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى فإن سلطة حزب العدالة والتنمية باتت تنظر إلى الآخرين ولاسيما القريبين منها لاعب كبير.

---

[1] إيمان بن قويدر ، **الوجه الآخر للعولمة، الربيع العربي نموذجا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص17

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] لقمان عمر محمود النعيمي، **تركيا والثورات العربية، تونس، مصر، ليبيا**، العراق، مركز الدراسات الإقليمية، ص 13.

ولتحليل المواقف اعتمدت في بناء مواقفها على ثلاث مبادئ أساسية هي تبني شعارات الشعوب في مسار الثورات الشعبية والحفاظ على البنية التحتية للدول التي حدثت فيها الثورات وهذه المبادئ الثلاث تعد في الحقيقة مسألة أخلاقية جوهرية في الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية نظرا للحكومة التركية اتجاه الثورات حديثا وهو ما أكده مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية عندما طرح قائلا" ما نطلبه لشعبنا على صعيد الحريات الديمقراطية لكافة شعوب العالم. [1]

ثبتت تركيا مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فبذلك التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات والاستجابة للمطالب الشعبية التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل.

في خطاب اوردوغان أمام البرلمان التركي في فبراير 2011 فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى مرتبطة بشكل مباشر للأمن الوطني لتركيا ومسابقة في العلاقات بين القوى الرتيبة في المنطقة إن محاولات تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة.[2]

دفعها بجدية إلى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوى الناعمة، لكنها فعالة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول العلاقات إلى صراعات وأزمات مزمنة وقد رأت تركيا في الثورات العربية على لسان (أحد داوود أوغلوا) أنها بمثابة تدفق طبيعي لتاريخ وأنها عضوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان أن ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين وأن التغييرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط الناتجة عن ضرورة اجتماعية لابد من ابتعاد

[1] لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق، ص 13.

[2] وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتجية ومتغيرات المنطقة العربية: دراسة حالة سوريا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014، ص 173-118.

الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير فمثلت هذه الرؤيا منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه الثورات، [1] وشملت الآتي:

1. احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.
2. الحفظ على استقرار الدول وأمنها وضرورة أن يجعل التغيير سلميا.
3. رفض التدخل العسكري والأجنبي في الدول العربية، تجنبا لتكرار حالة العراق وأفغانستان وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال والتقسيم.
4. تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.
5. رعاية المصالح التركية العليا التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.
6. الاستناد إلى الشريعة الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
7. عدم استعمال القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي الإنسانية غير قتالية وإعمال الإعانة.
8. مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.[2]

إن تعدد الدلالات المطروحة للمواقف التركية والاختلافات بينها نابع من طبيعة السياسة التركية التي تقوم على توجيهات برغماتية، تمنح المصالح الاقتصادية غلبة ملموسة ورغم أنها تعطي مؤشرا عن ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في حدود السياسات التي تراعي حالة التوازن من خلال عدم الانحياز بوضوح للشعوب المطالبة بالتغيير لكنها تشير إلى حالة من الارتباك عند تخليها عن الأسس التوازنية التي تنادي بها في سياسة العمق الاستراتيجي، جراء قيام تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف

[1] إسراء شريف الكعودّ،" **الموقفان التركي والإيراني اتجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط**"، **مجلة الكلية للبنات**، العدد 27، بغداد، 2016، ص 38.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

الدول الأخرى، من خلال هذا فإن مواقف تركيا من ثورات الربيع العربي كانت سائرة باتجاه الذي يتلاءم مع التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا، فيما لاحظ عدد من المهتمين بالشأن التركي بأن هذه المواقف إنما تساير إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية وهو ما يناقض تفسيرات عدة لرفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة أحد المحددات الأساسية للموقف التركي.[1]

لهذا أصبح للدور التركي اتجاه ثورات الربيع العربي أبعادها واتجاهات عديدة من أبرزها

–الطابع البرلماني للسياسة التركية أو التركيز على تحقيق مصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة .

–الأمد وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية.

– واستمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للإتحاد الأوروبي.

– وتنامي دور الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة واسترشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة ومتعددة الأبعاد.

الأمر الذي أثار الجدل حول طبيعة الدوافع والحقائق المحركة لتعدد هذه التوجهات لذلك كان على القيادة السياسية التركية ضرورة تحقيق تكامل بين جميع التوجهات السابقة من خلال العمل على توفير العناصر[2] الأساسية التالية:

أ. ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

ب. تغلب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ورفض سياسات الحصار والعزل وتشجيع سياسات الانخراط الايجابي.

ت. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة لمعالجة الخلافات.

[1] إسراء شريف الكعودّ،" مرجع سابق ، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

ث. ضرورة الحفاظ على وحدة البيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

ج. أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسة المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية لكن في إطار التوفيق القوة الناعمة التركية.

ومن الناحية الأمنية فقد أدت الأزمات التي تستهدفها دور المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لغرض حضر التسلح وإيجاد المساعدات الإنسانية.

كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة والإقرار بالمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر وهو ما ظهر في الحالة الليبية وفرض نفسه في الحالة المصرية بتصاعد الأوضاع والصعود التركي كقوة إقليمية في الشرق الأوسط يتمثل في أن تركيا اليوم تقدم نموذجا للبراعة في الاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوة الإقليمية وفي تحقيق أقصى مصالحا التي تطبق مع العالم العربي[1]

إن الوقائع السياسية التي أقرتها السياسة التركية اتجاه ثورات الربع العربي توصلت إلى نتيجة أولية مفادها إن الابتعاد التركي عن المنطقة العربية طول العقود الماضية أثر وبشكل واضح على انسحاب صناع القرار التركي لتطورات الأحداث الجارية في الدول العربية، وجعلهم لم يتوقعوا أن أمور معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة وإعادة قراءة آلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيا مذهبية وطائفية واضحة.[2]

لذا لا يمكن القول أن تعاطف الشعب العربي مع تركيا تعرض لانتكاسة واضحة وهي الدولة التي حاولت كسب الرأي العام العربي على التصعيد مع إسرائيل، ودعم غزة المحاصرة، واستغلال سوء العلاقات معظم الدول العربية مع إيران، بعد حدوث تناقضات في الموقف التركي اتجاه الأحداث في تونس ومصر ظهر ذلك جليا في رفض المشاركة في حملة الناتو

[1] وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 118-119.

[2] إسراء شريف العقود، مرجع سابق، ص 59.

على ليبيا ثم محاولة اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمان أنقرة من مكتسبات إستراتيجية وتغيير الموقف الضعيف المتردي اتجاه الأزمة السورية التي أثبتت أن أطروحات الساسة الأتراك مجرد ظاهرة إعلامية. [1]

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية للوطن العربي

ساهمت مجموعة من العوامل في إخفاء أهمية كبيرة على المكونات الاقتصادية للوطن العربي خاصة الموقع الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم القديم ما جعله يتحكم في طريق التجارة العالمية خلال العصور التاريخية المختلفة وكذلك إشرافه على ثلاث أذرع مائية مهمة تلعب دورا هاما في التجارة العالمية وهي البحر الأبيض المتوسط البحر الأحمر والخليج العربي إضافة إلى تحكمه في أربع ممرات مائية كما ساهم تنوع الأقاليم المناخية والحياة النباتية في تنوع الموارد الاقتصادية.

فالموقع الاستراتيجي للوطن العربي البحري، يتمثل في إشرافه على عدة بحار مرتبطة يبعضها البعض لآخر مضايق وممرات تعد من أقرب الطرق البحرية مما زاد أهمية هذه الطرق اكتشاف الثورة البترولية في الوطن العربي التي يتم تعريف معظمها إلى الخارج بواسطة الطرق البحرية كطريق الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، إن موقع الوطن العربي الجغرافي يمثل الجسر العظيم الذي يربط آسيا بأوربا وإفريقيا من ناحية ومن أجل ذلك كان الوطن العربي منطقة العبور وحركة طوال العصور المتعاقبة.[2]

ومما زاد في أهميته كان الموطن الأصلي لأول الحضارات الإنسانية مثل الحضارة العراقية والحضارة المصرية وما يتبع عنها من حضارات فرعية وهذا مما عكس الوطن العربي أهمية ايجابية شملت بالتقاء جميع الآراء والأفكار.

تتنوع مظاهر النشاط الاقتصادي في الوطن العربي وتختلف مساهمة كل منها في الدخل القومي في هذه الدول، حيث نجد بعض الدول يعتمد اقتصاديا بنسبة كبيرة على الزراعة مثل سوريا تونس السودان مصر من البترول مثل العربية السعودية الكويت قطر الإمارات العربية

[1] إسراء شريف العقود، مرجع سابق، ص 59.

[2] كفاية حسن ميثم الياسري، "**الموقع الجغرافي للوطن العربي**"، تم التصفح في 03-05-2019، على الساعة 18:16، من خلال الرابط الإلكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=41926

المتحدة ليبيا بينما نجد دولا أخرى تعتمد على المجالين بنسبة متقاربة مثل العراق الجزائر، وتحتل لبنان التميز بين هذه الدول باعتبار اقتصادها يعتمد على النشاط التجاري والسياسي والمعرفي.

يتميز النفط العربي بعدة مميزات بارزة أهمها سهولة العثور عليه وقلة التكاليف الإنتاجية وتطويره ووفرة إنتاج أباره وموقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب نظرا إلى أن الحقول النفطية التي تسيبه تقع في المناطق البرية القريبة من موانئ التقدير فإن تكاليف إنتاج النفط العربي في المناطق الأخرى من العالم وبحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لذا فإن إجمالي الاحتياطي النفطي العربي في نهاية عام2006 بلغ 669.6 مليار برميل وحيث أن وكالة الطاقة الدولية قدرت مجموعة الصادرات العالمية النفطية من النفط لعام 2006، بنحو 52 مليون برميل يوميا فإن نسبة الصادرات النفطية العربية إلى الصادرات العالمية تصل نحو 38% ويؤكد المؤلف أن البلدان العربية حققت خلال عام 2006 مستوى قياسيا في قيمة الصادرات النفط حيث بلغت أكثر من 393 مليار دولار بزيادة نحو 76 مليار دولار عن العام الذي سبقته.[1]

إن الحديث عن استخدام سلاح النفط العربي ضد الصهيونية قد أثير عام 1947 ومن ثم عام 1956، إلا أن أول استخدام لسلاح النفط كان مع حرب عام 1973 في هذا التاريخ قررت البلدان العربية المنتجة للنفط في الكويت تخفيض إنتاج النفط وصادراته بنسبة تتراوح بين 10% و25%، وفرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة لوقوفها إلى جانب إسرائيل.

مع أن سلاح النفط عام 1973 لم يحقق الهدف الرئيسي الذي أعلنه وزراء النفط في الكويت المتمثل في خفض الإنتاج حتى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فإنه حقق أهدافا أخرى ذات أهمية كبيرة.

إن القطاع الصناعي العربي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة ، ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية

[1] **الثورة النفطية ودورها العربي**،تم التصفح في 12-04-2019، على الساعة 17:32، من خلال الموقع الإلكتروني : http://www.aljazeerj.net/konow/edgegate/books/2010/01.20

التي تفرض واقعاً جديداً يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة ، وانفتاح الأسواق العالمية ، وحرية حركة رأس المال ، وعولمة الإنتاج.

وبالتالي فان هذه التطورات المتسارعة تفرض على الدول العربية التهيؤ لمواجهة الأوضاع التي سوف تستجد نتيجة تطبيق قواعد النظام الجديد للتجارة القائم على التبادل الحر وتحرير الأسواق . لذا فان الفرص المتاحة للصناعة العربية للاستفادة مما تتيحه العولمة وتحرير التجارة من مزايا اقتصادية مرهونة بوجود بنية صناعية عربية متكاملة قادرة على تمكين القطاع الصناعي من التنافس محلياً ودولياً.

يؤدي القطاع الصناعي في الدول العربية دوراً بارزاً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بشكل فعال بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات.

فبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، وكما هو واضح في الجدول رقم إلى ما يمثل 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الى نحو ارتفع إجمالي الناتج الصناعي العربي من 517.8 مليار دولار عام 2000 517.8 مليار دولار عام2005 وبما يمثل48.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وبمتوسط معدل نمو بلغ 10.8 % خلال الفترة 2000–2005 ويعود هذا التحسن الى استمرار الزيادة في أسعار النفط والطلب العالمي عليه ، مما أدى الى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية ، وزيادة إجمالي الناتج الصناعي العربي[1].

المطلب الثالث : الأهمية الجيواقتصادية لتركيا

تقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط في موقع استراتيجي يحل بين القارتين الأوروبية والاسياوية وتحدها كل من سوريا والعراق والبحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب جورجيا والبحر الأسود ومن الشمال إيران وارمانيا ومن الشرق بلغاريا وبحر ايجة واليونان ومن الغرب تنفصل تركيا الأسيوية عن تركيا الأوروبية بمضيق البوسفور ومضيق الدردنيل وبحر مرمره وتشكل حوالي 97%من مساحة البلاد وتتميز بشكلها المستطيلي بطول 1,600 كم وعرض 800

[1] حامد عبيد حداد، " **التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي العربي: دراسة تحليلية**"، **مجلة كلية الآداب**، العدد99، ص 645.

كم ،[1] تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وحسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان،أذربيجان ،جورجيا،والعراق الى أوروبا).

حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو ثيليسي ، جيلان)لنقل النفط الخام وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي ،كما يعد امتلاك تركيا لثروة مادية هائلة وضخمة ،وتعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية والتي سوف يتنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتفاوت الثورة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي [2] حيث بلغ إنتاجها النفطي 24,7 مليون برميل من البترول و 253 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي [3]

لقطاع الزراعة أهميته هو الأخير في الاقتصاد التركي حيث شهدت الزراعة مثل باقي القطاعات الإنتاجية طفرة نوعية بعد عام 2000 لتقفز تركيا في السنوات الأخيرة الى المراكز الأولى عالميا في الإنتاج الزراعي ولتنافس دولا عملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية في زراعة الحبوب وكان الاستغلال الأمثل للأراضي الواسعة الصالحة للزراعة التي تشكل ما يقارب 50%من أراضي تركيا واستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع الحيوي الذي ضم 25%من الأيادي العاملة التركية هي العوامل الرئيسية لتطور هذا القطاع شهدت الزراعة مثل باقي القطاعات الإنتاجية طفرة نوعية بعد عام 2000 لتقفز تركيا في السنوات الأخيرة إلى المراكز الأولى عالميا في الإنتاج الزراعي ولتنافس دولا عملاقة مثل الولايات المتحدة في زراعة الحبوب.

[1] **اين تقع تركيا،** تمت زيارة الموقع في 04-05-2019، على الساعة 14:20، على الموقع الالكتروني: https://nawdooz.com

[2] صوفية بوعلي، وفاء طوالبية، المرجع السابق، ص 15.

[3] رواء زكي طويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية** ،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ،2010، ص24.

وكان الاستغلال الأمثل للأراضي الواسعة الصالحة للزراعة التي تشكّل ما يقارب 50% من أراضي تركيا واستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع الحيوي الذي يضم 25% من الأيدي العاملة التركية هي العوامل الرئيسية لتطور هذا القطاع ولتتّجه بعد ذلك نحو فتح باب الاستثمار الخارجي للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في استمرارية تطوير الإنتاج الزراعي[1].

معطيات عام 2017 فقد ارتفع حجم الصادرات التركية من الحديد والصلب إلى الدول الأوروبية، خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو/ تموز الماضي، بنسبة 79%، لتبلغ قيمتها 3 ملايين و300 ألف طن، فيما بلغ حجم الصادرات إلى دول الشرق الأوسط مليونين و400 ألف طن، ودول أمريكا الشمالية مليونًا و600 ألف طن، ودول شمال أفريقيا 799 ألف طن[2].

صناعة النسيج : اشتهرت تركيا منذ تأسيسها وحتى الآن بإنتاج وتصدير المنسوجات، التي شكلت عام 2015 ما نسبته 7.3% من إجمالي الصادرات التركية الذي بلغ 144 مليار دولار.

وتعليقًا على التطورات الخاصة بقطاع النسيج في تركيا، أكد رئيس قطاع النسيج والجلد التركي "محمد شاهين" بأن قطاع النسيج من أقدم القطاعات الصناعية والتجارية في تركيا، مبينًا أن القطاع بلغ ذروته وطوّر قدرته على إمداد أكبر الماركات العالمية بالمواد الخام ذات الجودة العالية، وهذا وفر العديد من الفرص للمستثمرين في هذا المجال حول العالم[3].

صناعة السيارات: حققت صناعة السيارات في تركيا رقماً قياسياً من حيث الصادرات خلال الأشهر الـ 11 الأولى من العام الجاري 2017م، إذ وصل إجمالي صادرات القطاع إلى

[1] مظفر مؤيد العاني، " **القطاع الزراعي في تركيا انفتاح نحو العالمية**"، تم التصفح في 05-05-2019، على الساعة 23:20، على الرابط الإلكتروني: https://i0.turkey-post.net/p-139316/

[2] " **تركيا تحتل المركز الأول في إنتاج الحديد الصلب**" ، تم التصفح يوم 05-05-2019، 00:00 ليلا، على الرابط التالي: https://thenewkhalij.news/ar/node/80145

[3] "**النسيج التركي : المادة الخام الأساسية للماركات العالمية** "، تمت زيارة الموقع يوم 5-5-2019، 1:12، على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/20335

أكثر من 26 مليار دولار، وفقاً لما أفاد "أورهان سابونجو" رئيس رابطة أولوداغ لصناعة السيارات(OİB) ، متجاوزةً بهذا الرقم القياسي السابق البالغ 24.7 مليار دولار عام 2008م[1].

أما الاستثمارات الأجنبية قدرت حتى عام 2002، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا 15 مليار دولار أمريكي فقط، في حين استطاعت البلاد – منذ ذلك الحين – جذب استثمار أجنبي مباشر يقدر بحوالي 193 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين عام 2003–2017.

لقد قاد أداء تركيا المؤثر على صعيد النمو والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها على مدى العِقد الماضي إلى جعل تركيا محط أنظار العديد من المستثمرين الدوليين.

ووفقًا لمؤشر جاذبية الاستثمارات في أوروبا الصادر عن مؤسسة إرنست أند يونغ "EY"، فقد احتلت تركيا المركز السابع ضمن أكثر الوجهات جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا في عام 2017، وبانتقالها لهذه المرتبة فقد ارتفعت تركيا 3 مراكز منذ عام 2016. فقد شهدت تركيا إقامة 229 مشروعًا، بزيادة بنسبة 66% في كل عام عن العام الذي يسبقه، لتحظى كذلك بحصة 3% في جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء أوروبا.[2]

[1] **صادرات تركيا من السيارات تحقق رقما قياسيا بعد 2017**، تمت زيارة الموقع يوم 05–05–2019، على الساعة 9:00، على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/42744

[2] **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا**، تمت زيارة الموقع يوم05–05–2019، 11:05، على الرابط الإلكتروني: **http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx**

خلاصة الفصل

يعد الاقتصاد التركي من بين اهم الاقتصاديات العالمية الكبرى بين الدول، حيث يعتبر الاقتصاد التركي احد أهم الأنظمة التي تسعى إلى الحفاظ على استمراريتها وديمومتها، كما تهدف تركيا إلى إقامة علاقات متعددة مع الدول العربية، وذلك من خلال العلاقات التجارية والسياسية بين الدول الطرفين.

حيث اتبعت تركيا اتجاه ثورات الربيع العربي بعد 2011 سياسة مركبة ومعقدة حيث ان لكل بلد خصوصية قيام الثورة فيه، مما ادى إلى تعدد الموقف التركي من كل ثورة سواء الثورة السورية، المصرية، التونسية.

كما تعتبر تركيا نفسها عبر سياستها أنها فاعل إقليمي ودولي، قادر على حل المشكلات المستعصية وذلك عبر آليات السياسة الخارجية التركية الجديدة.

الفصل الثالث

أبعاد وانعكاسات العلاقات التركية العربية على الاقتصاد التركي

- **المبحث الأول: حجم المبادلات المتنوعة في تركي والمنطقة العربية : الصادرات والواردات نحو تركيا.**
- **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية التركية نحو المنطقة العربية.**

تمهيد

تعتبر تركيا من بين اكبر البلدان التي لها علاقات كثيرة مع الدول العربية باعتبارها ذات توجه إسلامي بما يؤدي بالضرورة إلى إقامة علاقات اقتصادية كثيرة مع الدول العربية التي تؤدي إلى بروز كل منهما في الجانب الاقتصادي.

حيث تعددت الصادرات والواردات بين تركيا ودول المنطقة العربية، كما أدى ذلك على تزايد التحديات والمعوقات لكل من تركيا والدول العربية، على المستوى العالمي.

المبحث الأول: حجم المبادلات المتنوعة في تركي والمنطقة العربية: الصادرات والواردات نحو تركيا.

المطلب الأول: حجم الصادرات العربية نحو تركيا.

أولا: معالم الصادرات التركية في العالم:

ارتفعت الصادرات التركية عام 2017 المنصرم، بنسبة 10.2% عمّا كانت عليه عام 2016، لتصل إلى 157.1 مليار دولار، كما ارتفعت الواردات بنسبة 17.9%، خلال الفترة نفسها لتصل إلى 234.2 مليار دولار.

وكشفت وزارة الجمارك والتجارة التركية، اليوم الثلاثاء، عن بيانات التجارة الخارجية لعام 2017، مؤكدة أن 157.1 مليار دولار، هو ثاني أعلى رقم بالصادرات في تاريخ الجمهورية.

ويقول المحلل التركي، أوكتاي يلماظ، كان العام الماضي 2017 من أهم السنوات الاقتصادية على تركيا، والتي قفزت بمعظم مؤشراتها لمستوى عام 2014 وبعضها أكثر، كنسبة النمو التي زادت عن 5% في حين لم تزد عن 3.2% عام الانقلاب 2016.

ويضيف يلماظ لـ"العربي الجديد" أن القفزة الأهم، كانت بعدد السياح وحجم الصادرات التي زادت قيمتها عن 157 مليار دولار لتقترب من صادرات عام 2014 البالغة 157.6 مليار دولار، ولتزيد نسبة الزيادة عن 10% لعام 2016 والذي لم تزد خلاله الصادرات عن 142.6 مليار دولار، وحول أسباب ارتفاع قيمة الصادرات، يقول المحلل التركي إن هناك سببين لزيادة قيمة الصادرات، الأول فتح الأسواق الجديدة، في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وذلك نتيجة تركيز الحكومة على أسواق بديلة للسوق الأوروبية والزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الدولة وبصحبته مسئولون حكوميون ورجال أعمال. [1]

إضافة إلى عودة السوق الروسية هذا العام بعد تقييد التجارة والعقوبات التي فرضتها روسيا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ولم تنته جميعها إلا الشهر الفائت.

---

[1] عدنان عبد الرزاق، " **تركيا تحقق ثاني أعلى حجم صادرات في تاريخها خلال 2017**"، تم التصفح يوم 31-05-2019، على الرابط الإلكتروني: https://akhbarlibya.net/arabic-news/879207.html?source=true

والسبب الثاني برأي يلماظ، هو الاستفادة من تراجع سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار والعملات الرئيسية، فقد خسرت الليرة التركية أكثر من 50% من قيمتها خلال العامين الأخيرين، وهي فرصة أمام التجار لتحسين الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات. ولم تخرج قيمة الصادرات المرتفعة، عن توقعات المسئولين الأتراك، بل تراجعت قليلاً، حيث كان من المتوقع أن تزيد عن صادرات عام 2014.

وكان وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي، قد توقع سابقاً أن تحقق بلاده خلال 2017 طفرة تاريخية على صعيد قيمة الصادرات، مشيراً إلى أنها ستتجاوز عتبة 157.6 مليار دولار.

وشهدت الصادرات التركية منذ مطلع 2017، زيادات متتالية في قيمها، مع ارتفاع الطلب الخارجي على صناعاتها المحلية في قطاعات الزراعة والصناعة والأسلحة والخدمات وغيرها.[1]

الجدول رقم (01): يمثل أهم صادرات تركيا إلى العالم لعام (2008).

كود السلع	اسم السلع المستوردة	الأهمية النسبية %
27.9	**زيوت النفط الخام**	**%7.7**
2710	**زيوت النفط غير الخام**	**%5.4**
71.8	**خردة وفضلات حديدية، سبائك ناتجة عن إعادة صهر الخردة الحديد أو الصلب.**	**%4.4**
71.8	**الذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق**	**%2.5**
72.81	**منتجات مسطحة بالتجليخ من حديد صلب خلائطي بعرض 600مم أو أكثر.**	**%2.3**

المصدر : https://comtrade.un.org/data/

[1] عدنان عبد الرزاق، المرجع السابق.

ثانيا: حجم الصادرات العربية نحو تركيا.

يعد الاقتصاد التركي عرضة للتقلبات المالية العالمية وارتفاع الدولار الأمريكي بسبب الديون الضخمة المقومة بالدولار. وقد زادت التوترات السياسية مع الولايات المتحدة و ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية من الأوضاع سوءا .

ففي الفترة بين يناير /كانون الثاني و أغسطس /أب2018،انخفضت سوق الأسهم التركية نحو 25 % وتراجعت الليرة حوالي 40 %وتتسم علاقات تركيا الاقتصادية و التجارية مع بلدان الشرق لأوسط وشمال إفريقيا بأنها محدودة .

وبين تحليل نموذج الانحدار الذاتي لبيانات مأخوذة من الربع الأول 1998 حتى الربع الثاني 2015،إن هناك ارتباطا بين انخفاض نمو الاقتصاد التركي بمقدار نقطة مئوية واحدة و تأثيرات ضئيلة أو غير ذات دلالة إحصائية على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

ان تعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمخاطر التجارية في تركيا ضئيل نسبيا، لكن هناك بعض الاستثناءات المهمة وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المتوسط بلغت الصادرات إلى تركيا عام 2016 نحو 1.1% من إجمالي الصادرات وإيران ومصر والمغرب والجزائر هي البلدان الأربعة بالمنطقة التي لديها اكبر نصيب من الصادرات إلى تركيا والسعودية [1].

حيث بلغت قيمة الصادرات المملكة العربية السعودية إلى تركيا عام 2008، حوالي 165 مليار دولار مما يمثل 0.99% من إجمال قيمة صادرات المملكة العربية السعودية في العالم نفسه ثم ارتفعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى عام 2008 بحوالي 6778 مليون ريال سعودي مقارنة بعام 2007، بينما ارتفعت بحوالي 7111 مليون ريال مقارنة بعام 2004، ثم ارتفع معدل نمو الصادرات المملكة العربية السعودية إلى تركيا عام 2008 بحوالي 31% عن العام السابق.

[1] **مجموعة البنك الدولي،** إقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 2018، ص 78.

كما بلغ حجم الكمية التي صدرتها المملكة العربية على تركيا 4100 ألف طن عام 2008 مما يمثل 0.91% من حجم صادرات المملكة العربية السعودية للعام في العام نفسه.[1]

كما ان التطور الاقتصادي عزز من صورة تركيا في ما يعرف بالدولة النموذج أمام دول الشرق الأوسط ،مما ساهم في تطوير التفاعلات لاقتصادية بين الجانبين وتشير الإحصاءات إن قيمة الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط ارتفعت من 10مليار دولار في عام 205،إلى 42مليار دولار خلال عام 2012،وشهدت تراجعا طفيفا خلال العام 2015الذي بلغت قيمة الصادرات فيه31مليار دولار ،ويعزي هذا التراجع إلى الأزمات التي شهدنها بعض دول المنطقة التي أثرت سلبا على الاقتصاد التركي إلى الشرق الأوسط بالطابع الصناعي فيما بلغت الواردات 13مليار دولار، وشهدت تراجعا حتى وصلت 13مليار خلال عام 2015 كما في جدول (01):

الجدول رقم(02): الصادرات والواردات التركية مع الشرق الوسط

بملاين الدولارات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	37849232	27743972	42451153	35574660	35383669	31085756
الواردات	13010828	20439413	21410008	22214051	20480465	13574630

واحتلت ست دول من منطقة الشرق الأوسط مراكز مختلفة ضمن أكثر من عشرين دولة التي تصدر لها تركيا، وجاءت العراق في المركز الثالث عالميا والأول على مستوى الشرق الأوسط وإسرائيل في المركز السابع على مستوى دول الشرق الأوسط وفي المرتبة السادسة عشر بالنسبة للدول العشرين الأخرى، ويتضح أهمية السوق العراقية للمصدرين الأتراك فضلا عن أهمية الدول العربية النفطية. [2]

[1] مركز المعلومات، "**الأسواق العالمية الواعدة... تركيا**"، غرفة الشرقية، ص 07-08.

[2] مي سامي المرشد، **البعد الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص 128.

الجدول رقم (03): أعلى الصادرات التركية مع دول الشرق الأوسط .	
الدولة	قيمة الصادرات لعام 2015
العراق	8.549.967
الإمارات	4.681.255
إيران	3.663.760
السعودية	3.472.514
مصر	3.124.876
إسرائيل	2.698.139

المصدر: turkstat.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات لعام 2015 في الدول العربية تواليا، حيث جاءت في المرتبة الأولى العراق بقيمة 8.549.967، ثم الإمارات بقيمة 4.681.255، بعدها إيران والسعودية ومصر بقيم متباينة فيما بينها، وفي آخر مرتبة إسرائيل بقيمة 2.698.139.

الجدول رقم (04): يمثل نسبة الصادرات بالنسبة لتركيا في عام 2016.					
الدولة	إيران	مصر	المغرب	الجزائر	متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
السنوات	5%	4%	3%	2%	1%

المصدر : من البنك الدولي والحلول العالمية المتكاملة للتجارة، وبنك التسويات الدولية.

من إعداد الطالبة

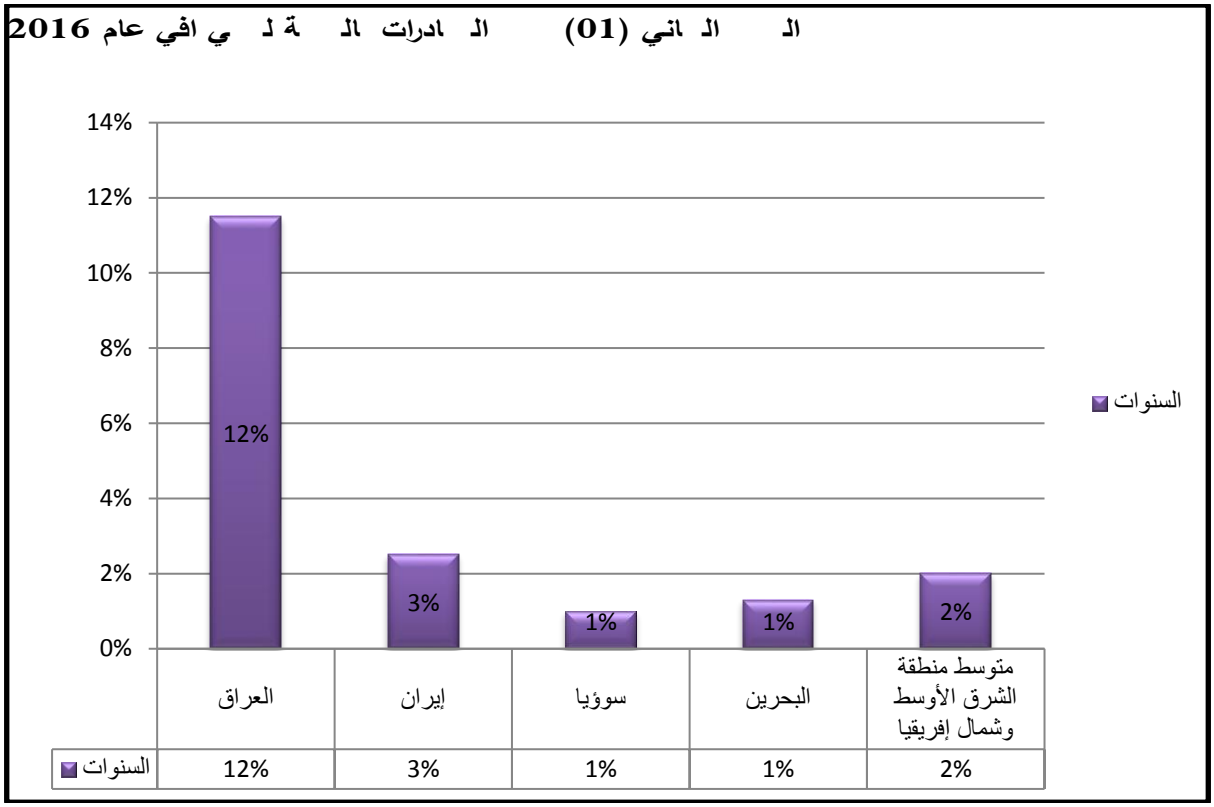

المصدر : من البنك الدولي والحلول العالمية المتكاملة للتجارة، وبنك التسويات الدولية.

من إعداد الطالبة

يلاحظ من خلال الأعمدة البيانية ان قيم الصادرات بالنسبة لإيران مرتفعة بشكل واضح بنسبة 5% ثم تليها مصر والمغرب ثم الجزائر توالیا (4%؛ 3%، 2%)؛ ثن تليهم متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 1%.

المطلب الثاني: حجم الواردات من تركيا إلى الوطن العربي:

حجم الواردات التركية اتجاه الوطن العربي:

تعتبر واردات من تركيا أكثر قليلا ففي المتوسط 3.5% من واردات المنطقة هي من تركيا وكان العراق صاحب النصيب الأكبر من الواردات التركية في عام 2016(10.8%) يليه اليمن(9.8%) ثم تونس(4.2%) وإيران (4.2%) والعلاقات المصرفية بين بلدان المنطقة وتركيا لا تكاد تذكر ، باستثناء العراق.

الجدول رقم(05): بمثل نسبة مطالبات المصارف التركية المباشرة في الربع الأول من عام 2018.

الدولة	العراق	إيران	سوريا	البحرين	متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
السنوات	12%	3%	1%	1%	2%

المصدر : من البنك الدولي والحلول العالمية المتكاملة للتجارة، وبنك التسويات الدولية.

من إعداد الطالبة

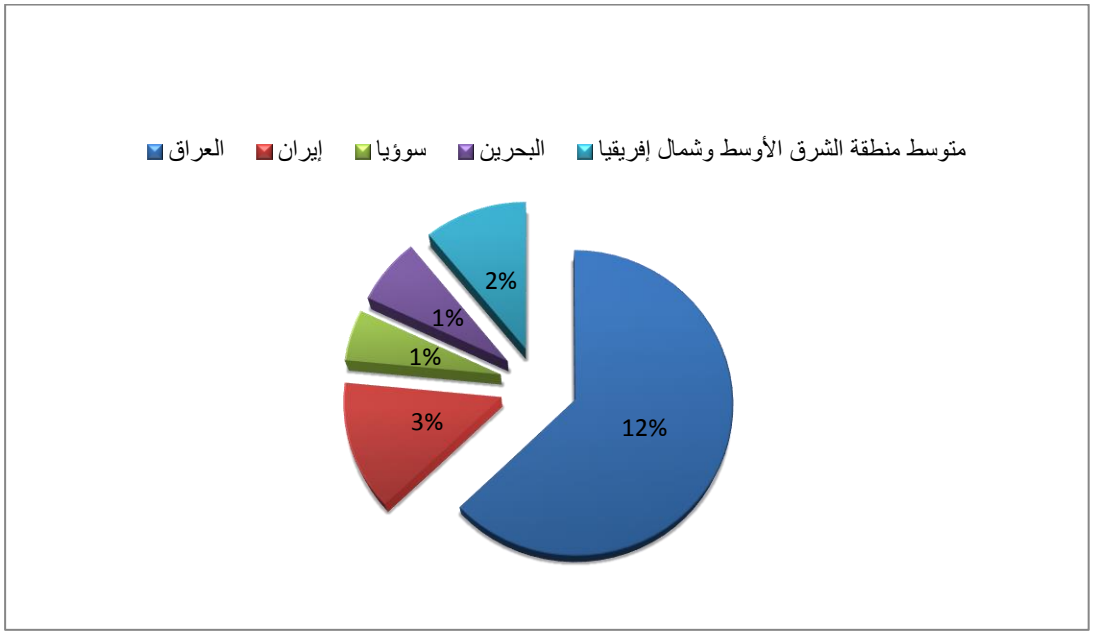

المصدر : من البنك الدولي والحلول العالمية المتكاملة للتجارة، وبنك التسويات الدولية.

من إعداد الطالبة

حيث يوضح الشكل 01 مطالبات البنوك التركية العاجلة كنسبة مئوية من إجمالي مطالبات البنوك الأجنبية العاجلة في الربع الأول من عام 2018 على المنطقة وعلى أربعة بلدان الأكثر اقتراضا من البنوك التركية والعراق هو أكثر بلدان المنطقة اقتراضا. بلغ إجمالي المطالبات البنوك

التركية العاجلة في الربع الأول من عام 2018 على العراق 269 مليون دولار، أي حوالي 11% من جميع المطالبات المصرفية الأجنبية الفورية على العراق.

حيث أنه في سنة 2017 قدرت واردات تركيا بـ 16 ملياراً و176 مليون دولار، منخفضة بنسبة 23.8% بالمقارنة مع الشهر نفسه من 2017.

ولفت البيان إلى أن عجز التجارة الخارجية انخفض إلى 456 مليون دولار، بنسبة 93.8% في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الحالي، وشدّد بيان هيئة الإحصاء على أن الصادرات التركية ارتفعت بنسبة 7.6% في الفترة بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول 2018 ، مسجلة 138 ملياراً و700 مليون دولار، فيما ارتفعت الواردات بنسبة 0.1% مسجلة 19 ملياراً و327 مليون دولار في الفترة نفسها. وأوضح أن عجز التجارة الخارجية بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول من العام الحالي، انخفض بنسبة 15.7%، مسجّلاً 51 ملياراً و627 مليون دولار.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية التركية نحو المنطقة العربية.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية.

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية:

أدت السياسة الخارجية الجديدة التي تتبناها تركيا في الشرق الأوسط إلى فتح فرص سياسية واقتصادية، ووفرت لها الوسيلة لمعالجة مخاوفها الأمنية. ولكن السياسة التركية لا تزال تواجه التحديات وأول هذه التحديات أن هناكً عددا من المشكلات السابقة الماثلة. وعلى سبيل المثال، فإن جهود تطوير العلاقات السورية–التركية مافتئت تواجه عدة عقبات، على رغم تحسن العلاقات الثنائية بوتيرة سريعة.

وطريقة معالجة هذه التحديات مسألة شديدة الأهمية من أجل استدامة العلاقات الجيدة مع سورية، وعلى رغم حدوث بعض التطورات الإيجابية، فإن قضية مياه نهري الفرات ودجلة، لا تزال من دون حل.

وقد تم توقيع بروتوكول بين الدولتين في عام 2001 يدعو إلى التعاون في مجالات التدريب والأبحاث وتبادل وتطوير المشروعات ولكن الظروف البيئية التي تزداد سوءا والجفاف المتزايد في المنطقة يشكلانً ضغطا على الدولتين ويعرقلان التعاون.

وعلاوة على ذلك فإن المشكلة تزداد تعقيداً نظرا لأن سورية وتركيا تشهدان توترات مع العراق.

وبصورة مشابهة للانتخابات السابقة أظهرت الانتخابات العراقية العامة في عام 2010 محدودية نفوذ تركيا وبخاصة مقابل إيران، فقد دعمت تركيا قائمة العراقية بزعامة إياد علاوي ومع أن قائمة العراقية فازت بالمرتبة الأولى في الانتخابات فإنها لم تستطع تشكيل حكومة وخسرت موقعها أمام قائمة نوري المالكي المدعوم من قبل الأحزاب الكردية في العراق ومن قبل إيران بصورة عامة تتضمن علاقات تركيا مع إيران عدة مآزق.[1]

وعلى رغم تحسن العلاقات التركية–الإيرانية في السنوات الأخيرة فإن أزمة البرنامج النووي الإيراني لا تزال تشكل تحدً يا فمن الناحية الأولى نجد أن تركيا لا تريد أن تصبح إيران قوة نووية وفي الوقت ذاته هي تعارض فرض عقوبات.[2]

هناك تحديات تعترض أدوار الوساطة التي تلعبها تركيا في المنطقة أيضا وفي رأس قائمة التحديات قضية نجاح الوساطة فعلى رغم قيام تركيا بعديد من جهود الوساطة فإن معظم جهودها لم يثمر نتائج إيجابية.

وحتى الآن تقول تركيا إن جميع الحالات التي توسطت لحلها هي مشكلات صعبةً جدا وقد سبق أن فشلت دول أخرى عديدة في جهود الوساطة في هذه المشكلات ولذلك ليس من العدل أن نتوقع نتائج كبيرة من جهود تركيا.

واجه سياسة تركيا الخارجية صعوبات في اتخاذ مواقف من الانتفاضات العربية الحالية. فحكومة حزب العدالة والتنمية التي شددت على الحاجة للإصلاح السياسي في فترتها الدستورية الأولى تخلت عن هذا الخطاب في الفترة الثانية وطورت علاقات وثيقة مع عديد من الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط. ولذلك فإن الحكومة التركية استثمرت بشكل ما في الوضع السياسي الراهن في المنطقة وقد فوجئت تركيا كما فوجئ الآخرون عندما اندلعت الانتفاضة التونسية.

---

[1] مليحة بينلي ألطون إشيق، **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، 2011، ص 30–31.

[2] نفسه، ص 31.

وأخيرا وخلال المظاهرات في مصر أصدرت حكومة حزب العدالة والتنمية بيانا أيدت فيه المتظاهرين وقال رئيس الوزراء اردوغان مخاطبا ممثلي حزب العدالة والتنمية في البرلمان.[1]

ولكن اندلاع الأزمة في ليبيا كشف مآزق تركيا مرة ثانية، فليبيا دولة كان المقاولون الأتراك ينفذون مشروعات تجارية فيها منذ بدء الطفرة النفطية هناك في سبعينيات القرن العشرين وعلى رغم مواجهة مشكلات عدم دفع المستحقات المالية بين الحين والآخر فقد واصلت الشركات التركية الأعمال مع ليبيا.

وعندما اندلعت الأزمة في ليبيا تعرضت الاستثمارات التركية في تلك الدولة والتي تبلغ قيمتها نحو 23مليار دولار لخسائر كبيرة وإضافة إلى ذلك كان هناك نحو 30,000مواطن تركي يعملون في ليبيا وقد تم إجلاء معظمهم منها وهكذا شكلت الأزمة الليبية تحدياً كبيرا للمصالح الاقتصادية التركية في تلك الدولة كما كانت حكومة حزب العدالة والتنمية منزعجة جدا لرؤية الفرنسيين وهم يقومون بتدخل عسكري نشط, ويحاولون موازنة تدخلهم بتحويل أي نشاط عسكري إلى حلف الناتو.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية:

تواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدة تحديات، يمكن – إذا لم يتم التصدي لها أن تكبح الانتعاش الاقتصادي وتعوق آفاق النمو طويل الأجل؛ وتشمل هذه التحديات:

- ضعف وتيرة الإصلاحات.
- وإغراء العودة إلى سياسات المالية العامة المواتية للتقلبات الدورية.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء

كما أن ارتفاع مستويات الديون في بلدان المنطقة قد يؤدي أيضا إلى تراجع آفاق النمو، إن المخاطر التي تواجه الآفاق الاقتصادية في الوطن العربي.

وتشمل المخاطر التصاعدية ارتفاع الإنفاق على إعادة الإعمار في البلدان التي مزقتها الحروب– أولا في العراق، ثم في ليبيا، واليمن، وسوريا– والاستثمار في البنية التحتية المادية والناعمة، مثل الإنترنت عريض النطاق والهواتف المحمولة، التي يمكن أن تعزز آفاق انتعاش اقتصادي له مقومات الاستدامة ونمو يشمل الجميع في المنطقة.

[1] مليحة بينلي ألطون إشيق، مرجع سابق، ص 33–35.

وقد يؤدي ذلك إلى إطلاق العنان لإمكانات زيادة النمو وخلق فرص العمل المطلوبة بشدة بين الشباب في المنطقة .وعلى العكس من ذلك، فإن فقدان الزخم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تحقيق الاستقرار في المنطقة قد يؤثر سلبا على إمكانات النمو.[1]

ويمكن أن يؤدي تدهور البيئة الأمنية وتزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة إلى إبطاء الانتعاش في قطاع السياحة وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مصادر مهمة لوظائف قطاع الخدمات وإيرادات النقد الأجنبي لمستوردي النفط في المنطقة.[2]

ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الدين العام والخارجي نتيجة سنوات من ضعف مراكز الحساب الجاري والمالية العامة إلى كبح آفاق النمو. كما أدى غياب سياسة مالية عامة تواجه التقلبات الدورية خلال الطفرة في أسعار السلع الأولية، التي أعقبها تباطؤ في تصحيح أوضاع المالية العامة بعد صدمة أسعار السلع الأولية، إلى زيادات حادة في الدين العام. وتشمل البلدان التي تشهد أكبر زيادة في نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات القليلة الماضية البحرين ومصر والأردن ولبنان وسلطنة عمان وقطر .وعلى الصعيد الدولي، فإن المخاطر كلها تقريبا ليست كبيرة. ويمكن أن يحد ارتفاع أسعار الفائدة الدولية من حصول معظم بلدان المنطقة على التمويل من الأسواق العالمية، لا سيما تلك التي تعاني من مستويات عالية من الدين .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الدولار الأمريكي منذ شهر أبريل/نيسان والذي عرض عددا من البلدان الناشئة والنامية ذات المديونية الكبيرة للخطر، يمكن أن يؤثر على اقتصاد بلدان يتسم بدرجة عالية من المنطقة العربية، وخاصة لبنان.

ويجب متابعة التقلبات الأخيرة في الأسواق الناشئة مثل تركيا عن كثب – خاصة بالنسبة لبلدان المنطقة التي تربطها علاقات اقتصادية مع تركيا ؛ ومن الممكن أن تؤدي إجراءات الحماية والحروب التجارية المحتملة إلى انخفاض أسعار السلع الأولية، بما في ذلك أسعار النفط بسبب تقلص الطلب.

---

[1] صيحة تحذير، تمت زيارة 12-04-2019،على الساعة 12:30، على الرابط الإلكتروني: https://arb.majalla.com/node/47316/%D8%B5%D9%8A%D8%AD%D8%A9%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1

[2] **مجموعة البنك الدولي**، المرجع السابق ، ص 73.

فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار النحاس والزنك انخفاضا حادا منذ يونيو/حزيران، مع احتدام التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ولأن حصة الصين من الاستهلاك العالمي للسلع الأولية تتزايد بسرعة، فإن تراجع وتيرة نمو الاقتصاد الصيني سيضر بأسعار تلك السلع ومن بينها النفط. ففي عام 2017، بلغ استهلاك الصين من النفط 8.12 مليون برميل يوميا، وهو ما يعادل نحو 13 %من الاستهلاك العالمي للخام.[1]

ومع ذلك، كانت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محصنة إلى حد كبير من التقلبات المستمرة في الأسواق الناشئة والتوترات التجارية المتصاعدة، حيث كان تعرضها للمخاطر التجارية والمالية في الاقتصاد العالمي محدودا

المطلب الثالث: أفاق العلاقات التركية العربية:

رغم الاختلافات بين الطرفين العربي والتركي في تأويل و الحكم على فترة حكم الدولة العثمانية ، و رغم الاتهامات المتبادلة من كل طرف اتجاه الطرف الأخر، إلا انه لا يمكن إنكار باي شكل من الإشكال أنها أبهى فترة عاشها الطرفين تحت لواء القومية الإسلامية التي طغت على القوميتين العربية والتركية وقادها الى تحقيق أمجاد عظيمة جعلت المجال الجغرافي للدولة العثمانية ومكوناتها حصين أمام كل الغزوات الغربية بمختلف أشكالها الى غاية أواخر القرن التاسع عشر الذي شكل بداية الصراع بين القوميتين العربية والتركية والذي أدى في أخر المطاف الى سقوط الدولة العثمانية والى انفتاح هذا المجال الجغرافي على مصرعيه أمام الأطماع الغربية والتي مازالت تعاني من أثاره السلبية الى يومنا هذا.

–حالة الانقسام التي يعيشها العالم العربي رغم توفر مؤسسات العمل المشترك باختلاف سمائها – جامعة الدول العربية، الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي – والتي انشات لغرض تحقيق الوحدة و التكامل العربي و التي من خلالها تبرز كقوة إقليمية لها مكانتها ودورها الفعال في المحافل الإقليمية و الدولية، غير أنها مازلت تقف عاجزة عن إيجاد حلول لمختلف التزامات التي تعصف بوحداتها، كما أنها عاجزة عن الوقوف في وجه التدخلات الخارجية الإقليمية و الدولية في شؤونها الداخلية، ومن ثمة فهي تقف عاجزة على حماية مصالحها.

[1] **الحرب التجارية تضغط على النفط انخفاضاً... والذهب في صعود**، تمت زيارة الموقع يوم 12–03–2019، على الساعة 01، على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/economy/2019//

وللنهوض بالوطن العربي والخروج من الحالة الانحدارية التي يعيشها وللوقوف أمام المشاريع الدولية و الإقليمية التي ترسم و تهيأ في المنطقة العربية لابد من إعادة النواة العربية حول دولة عربية محورية مثل مصر او العربية السعودية .

كما أنها بحاجة ملحة الى إستراتيجية إصلاح شاملة لمعالجة الاختلافات البنيوية والهيكلية في اقتصاديات والعمل على إيجاد حلول للنزاعات العربية – العربية بعيدا عن الامالات الخارجية و تعزيز وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وذلك من خلال توحيد المواقف العربية اتجاه القضايا العربية الكبرى في مقدمتها القضية الفلسطينية، توافر الإرادة السياسية واستقلال القرار السياسي لبناء علاقات تقوم على أساس المصالح المشتركة بعيدا عن المساومات عن طريق الاستفادة من التشابه الثقافي، الحضاري والتاريخي العربي – التركي.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراسة أبعاد وانعكاسات العلاقات التركية العربية على الاقتصاد التركي ما يلي:

- أن نسبة الصادرات والواردات الموجهة للدول العربية من قبل تركيا تزداد بشكل كبير في السنوات الأخير، خصوصا على مستوى القطاع التجاري.
- رغم التقلبات التي يعاني منها الاقتصاد التركي وعلى سبيل الخصوص حالة انخفاظ أسعار العملة التركية أدى إلى عدة تحديات تحدث عنها يلماظ في مؤتمر عقد حول الاقتصاد التركي والعلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة العربية.
- تعتبر العلاقات التركية العربية من بين العلاقات التي يبرز فيها الاختلاف من الناحية السياسية والدبلوماسية، ولكن عند الحديث عن المجال الاقتصادي اختلف الامر وأصبحت العلاقات علاقات تعاون، لكن تبقى العلاقات التركية العربية تتسم بالنسبية وعدم التكامل.

الخاتمة

بعد ثمانين عام من التمسك بالمبادئ الاتاتوركية خاصة في الشق الغربي في السياسة الخارجية التركية و إدارة ظهرها إلى الشرق ، بدأت تلك السياسة الخارجية تتخذ منحى جديد منذ وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002 عن طريق الموازنة في سياستها الخارجية بين التوجه الغربي و التوجه نحو الشرق العربي الإسلامي حيث يرتكز برنامجه في السياسة الخارجية على السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من ناحية و تطوير العلاقات مع الأقطار العربية و في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية أخرى ما يدفع به إلى تصحيح المسار السياسي التقليدي في السياسة الخارجية الوحيدة الجانب الموروثة عن الكمالية ، فقد شرعت السلطة السياسية الجديدة في دبلوماسية جديدة نشيطة تتخللها المبادرات الايجابية في اتجاه الأقطار العربية على مختلف المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية و الدفاعية.

إن التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية من خلال الانفتاح على العالم العربي لم يكن ليغادر إطاره النظري، رغم الأهمية التي احتلها العالمين العربي و الإسلامي في هذا الانفتاح . و إنما جاء ليدعم سياساتها الرامية إلى ممارسة المزيد من الضغط على الدول الأوروبية و إبرازها لأهميتها الإستراتيجية التي لم تتراجع بعد نهاية الحرب الباردة . كما انه جاء ليكون احد الحلول التي بإمكانها أن تكون مخرجا للاقتصاد التركي و للمنتجات الزراعية التركية بما أن عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي يمثل حاجزا أمام ولوج منتجاتها الزراعية و الصناعية إلى السوق الأوروبية المشتركة خاصة بعد المشاريع الضخمة التي تم تشييدها على ضفاف نهري الدجلة و الفرات ، ما يجعل من الوطن العربي بديلا استراتيجيا لمنتجاتها بحكم القرب الجغرافي و حاجت هذا الأخير إلى المنتجات الزراعية و الصناعية التنافسية التركية.

وعليه وبالنظرة المتفحصة لما جاء في التقدمة قد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج البحثية تجيب في مجملها عن الإشكالية المطروحة وهي كالأتي :

- على الطرف العربي استيعاب فكرة أن المشكلة ليست في الطرف التركي الذي حسم خياره الاستراتيجي بان يكون له دور رئيسي و فعال في المنطقة من خلال موقعه في التحالف مع الغرب، بقدر ما هي مرتبطة بالدول العربية ذاتها، التي انسلخت من دورها التاريخي معطلة بذلك كل عوامل النجاح و التطور لديهم من موقع استراتيجي و ثروات طبيعية و

طاقة بشرية هائلة، و بالتالي عليها ان تسعى إلى استعادة دورها و موقعها في النظامين الإقليمي و الدولي.

- خيبة أمل تركيا من عدم قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي رغم تنفيذها للإصلاحات التي اشترطها عليها هذا الأخير واستيفائها للشروط الأساسية للانضمام مقارنة بدول أخرى تم قبول عضويتها، يوجب على الجانب التركي استيعاب فكرة أن انتمائها الحضاري والتاريخي والثقافي ينحصر في المجال الجغرافي الإسلامي العربي.
- التقدم الكبير الذي حققته تركيا في العقدين الأخيرين في جميع المجالات والتي جعل منها قوة إقليمية هامة، بإمكانها أن تدخل في إطار البدائل الإستراتيجية المتاحة لدى الدول العربية للمساهمة في تعديل موازين القوة الإقليمية، وكذا الاستفادة من الخبرات التنموية والإصلاحية التي اتبعتها الدولة التركية لتحقيق المكانة الاقتصادية والسياسية الراهنة في النظام الدولي.
- حالة الانقسام التي يعيشها العالم العربي رغم توفر مؤسسات العمل المشترك باختلاف أسمائها – جامعة الدول العربية، الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي – والتي أنشأت لغرض تحقيق الوحدة والتكامل العربي والتي من خلالها تبرز كقوة إقليمية لها مكانتها ودورها الفعال في المحافل الإقليمية والدولية.
- سيادة الشعور العربي بالتفوق الاقتصادي التركي وما حققته من تقدم في نظامها السياسي من خلال سعيها لتحقيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل العجز العربي في تحقيق نهضة اقتصادية و رفاه اجتماعي لشعوبها و كذا الاختلاف في الأنظمة السياسية بين الطرفين

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : قائمة بأسماء الدول الأعضاء التي وقعت وصادقت على مختلف الاتفاقيات والنظم الأساسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

قائمة بأسماء الدول الأعضاء التي وقعت وصادقت
على مختلف الاتفاقيات والنظم الأساسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار رقم 8/1-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس – ليبيا 1977/5/22-16		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار رقم 12/7-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد – العراق 1981/6/5-1		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة، اسطنبول- تركيا 1990/10/10-7		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين، اسطنبول – تركيا 2005/11/25-22		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين، اسطنبول – تركيا 2007/11/17-14		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار رقم 13/16-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي – النيجر 1982/8/26-22		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار رقم 15/17-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية، صنعاء – اليمن 1984/12/22-18		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة اسطنبول – تركيا 1988/11/4-1	
	1		2		3		4		5		6		7		8	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
أفغانستان	2010/10/8	–	2010/10/8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجزائر	80/05/20	07/03/21	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	07/12/01	–	07/10/23
ألبانيا	–	–	96/11/16	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أذربيجان	06/06/20	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	60/60/20	–	06/06/20	–
مملكة البحرين	80/05/21	80/08/30	–	–	05/11/25	01/06/09	–	09/06/29	2013/09/12	––	–	–	–	–	–	–
بنجلاديش	77/12/05	78/04/18	97/11/04	–	97/11/04	04/01/17	06/11/24	09/11/02	15/02/2011	23/06/2011	83/09/10	01/12/05	–	88/04/16	–	–
بنين	13/08/2012	–	13/08/2012	–	14/08/2012	–	14/08/2012	–	14/08/2012	–	14/08/2012	–	14/08/2012	–	14/08/2012	–
برونـاي دار السلام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	85/12/23	–	92/05/19	93/09/14	–	–	09/06/10	–	09/06/10	–	01/01/21	–	–	–	01/10/21	–
الكاميرون	78/01/23	83/07/11	94/10/25	95/09/26	94/10/24	95/09/26	06/11/24	–	07/11/17	–	–	–	–	–	–	00/07/07
جزر القمر	78/04/28	81/01/16	–	–	2010/10/7	–	2010/10/7	–	2010/10/7	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	09/11/07	–	09/11/07	–	09/11/07	–	2012/09/17	–	2012/09/17	–	–	–	–	–	–	–
قرقيزيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كازاخستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	79/04/21	–	82/08/25	–	2012/01/25	2012/12/02	2012/01/25	–	2012/01/25	–	–	–	–	2012/12/02	–	–
مصر	77/11/08	78/06/06	–	87/12/16	96/11/15	99/12/31	05/11/24	08/10/12	–	–	–	–	87/06/11	88/05/07	–	–
الإمارات العربية المتحدة	77/12/29	1979	89/02/12	89/01/14	04/11/26	05/08/15	06/11/24	08/10/12	07/09/12	08/10/12	89/05/30	89/03/21	89/05/30	89/03/21	06/11/24	2011/04/05
الجابون	78/01/23	08/01/21	–	08/01/21	–	08/01/21	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جامبيا	80/05/21	2009/08/11	93/09/04	2009/08/11	93/09/05	2009/08/11	–	2013/1/31	–	2013/1/31	95/11/08	2013/1/31	95/11/08	2011/04/27	06/11/24	–
غويانا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	77/12/26	81/02/10	95/11/08	03/06/20	95/11/08	03/06/20	07/11/17	–	07/09/12	.	95/11/08	03/06/20	95/11/08	03/06/20	–	03/06/20
غينيا بيساو	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–	09/11/08	–

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار رقم 8/1-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس – ليبيا 1977/5/22-16		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار رقم 12/7-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد – العراق 1981/6/5-1		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة، اسطنبول- تركيا 1990/10/10-7		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين، اسطنبول – تركيا 2005/11/25-22		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين، اسطنبول – تركيا 2007/11/17-14		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار رقم 13/16-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي – النيجر 1982/8/26-22		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار رقم 15/17-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية، صنعاء – اليمن 1984/12/22-18		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة اسطنبول – تركيا 1988/11/4-1	
	1		2		3		4		5		6		7		8	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
إندونيسيا	79/04/30	80/01/08	83/05/01	83/12/03	92/02/04	2011/07/14	2011/09/6	–	2011/09/6	–	–	–	–	–	–	–
العراق	78/07/02	1978	–	–	01/10/24	2011/12/15	–	–	–	–	–	02/10/27	–	–	–	–
إيران	95/11/08	95/11/07	95/11/08	94/09/15	95/11/08	93/05/12	09/04/27	2010/12/22	–	2013/11/11	95/11/08	–	93/09/04	93/10/06	–	–
الأردن	77/12/29	79/05/10	98/11/04	99/02/25	93/02/01	98/12/21	05/11/24	07/02/13	07/09/12	09 /10/ 07	94/10/26	–	88/03/12	89/04/08	05/11/24	07/02/13
الكويت	77/12/05	80/05/10	81/11/18	83/04/12	04/11/26	2013/04/17	2011/10/20	–	2011/10/20	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	96/11/15	03/11/26	96/11/15	05/03/06	96/11/15	03/07/11	–	–	–	–	–	–	–	08/11/18	–	–
ليبيا	77/12/05	78/04/15	94/10/25	96/02/13	92/02/05	92/11/02	–	–	–	–	–	–	–	89/01/04	–	08/12/15
ماليزيا	78/05/18	81/01/14	87/09/30	–	04/06/30	04/08/23	06/03/27	06/05/20	07/11/17	08/10/14	–	–	–	–	–	–
المالديف	77/12/17	–	–	–	–	06/04/11	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مالي	78/04/27	81/08/08	–	82/05/24	–	–	–	–	–	–	2011/10/20	–	–	–	–	05/05/03
المغرب	78/01/23	79/04/16	81/11/02	90/05/07	93/09/29	06/07/25	08/10/24	2013/06/07	08/10/24	2013/06/07	00/10/26	06/07/25	85/12/30	–	–	06/07/31
موريتانيا	77/11/08	79/05/09	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2012/11/6	–
موزمبيق	–	–	–	–	––	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النيجر	78/05/18	78/08/07	–	–	2012/09/10	–	2012/09/10	–	2012/09/10	–	84/12/08	–	–	–	–	–
نيجيريا	98/11/04	–	98/11/04	–	98/11/04	–	09/11/09	–	09/11/09	–	98/11/04	–	98/11/04	–	09/11/09	–
سلطنة عمان	80/04/15	81/04/28	94/10/25	94/12/10	07/05/06	07/07/08	08/10/24	09٪01٪20	08/10/24	09/01/20	–	–	–	–	–	–
أوغندا	78/08/08	01/11/14	87/11/26	87/02/10	93/09/05	01/11/14	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
باكستان	78/10/14	1978	81/12/20	82/07/10	94/10/25	93/10/11	07/02/17	07/11/20	08/09/03	13/04/2012	–	1989	–	86/04/30	2010/7/16	2010/7/16
فلسطين	78/04/28	80/03/18	80/03/15	82/03/15	92/09/10	2011/07/12	2010/12/27	20/12/2011	2010/12/27	20/12/2011	83/05/22	–	87/01/03	86/11/11	99/11/07	–
قطر	78/09/24	80/09/09	00/10/26	02/11/05	04/11/26	07/03/11	08/10/23	09/10/27	09/11/07	09/09/02	01/10/21	02/11/05	–	–	–	–
المملكة العربية السعودية	78/01/14	79/06/27	85/09/23	84/09/17	92/09/10	07/10/01	08/06/02	08/06/09	09/11/09	11/08/2010	–	04/04/11	–	–	–	–
السنغال	77/12/25	79/02/28	87/06/17	94/06/30	91/09/09	94/06/30	–	–	–	–	87/06/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	07/11/17	–
سيراليون	07/11/17	–	07/11/17	–	07/11/17	–	09/11/09	–	09/11/09	–	07/11/17	–	07/11/17	–	07/11/17	–
الصومال	78/12/24	–	83/12/19	84/11/25	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13
السودان	78/01/14	–	81/12/20	02/05/30	92/05/13	–	2013/03/18	–	2013/03/18	–	93/09/04	06/08/26	93/09/04	06/08/26	00/10/26	03/01/28
سوريا	78/06/04	80/07/15	01/10/21	2010/01/04	04/11/26	05/11/27	06/05/23	06/05/23	08/10/24	2010/04/15	-	02/04/02	–	–	99/11/07	–
سورينام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
طاجيكستان	97/11/04	–	97/11/04	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تشاد	78/04/27	–	–	–	92/01/14	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بمقتضى القرار رقم 8/1-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس – ليبيا 1977/5/22-16		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار أقرت بمقتضى القرار رقم 12/7-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد – العراق 1981/6/5-1		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة، اسطنبول- تركيا 1990/10/10-7		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين، اسطنبول – تركيا 2005/11/25-22		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين، اسطنبول – تركيا 2007/11/17-14		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقرت بمقتضى القرار رقم 13/16-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي – النيجر 1982/8/26-22		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقرت بمقتضى القرار رقم 15/17-ق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية، صنعاء – اليمن 1984/12/22-18		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك) أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الرابعة عشرة اسطنبول – تركيا 1988/11/4-1	
	1		2		3		4		5		6		7		8	
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة
توجو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تونس	79/01/27	80/04/13	82/06/10	83/11/11	93/01/21	00/07/31	05/11/25	–	07/09/12	–	83/01/06	83/11/11	95/11/08	00/02/14	01/09/18	06/03/27
تركيا	77/12/29	82/07/02	87/07/16	91/02/09	91/09/23	91/11/28	05/11/24	08/05/02	07/09/12	09/11/02	–	–	–	–	99/11/07	2010/07/15
تركمنستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أوزبكستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	77/12/29	–	82/06/12	–	–	–	–	–	–	–	94/10/25	08/03/26	94/10/25	–	06/11/24	–
المجموع	**47**	**32**	**36**	**27**	**39**	**30**	**31**	**16**	**30**	**15**	**22**	**15**	**20**	**17**	**19**	**13**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. النعيمي احمد، **السياسة الخارجية** ،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع،2009.
2. أراس بولنت وآخرون، **التحول التركي اتجاه المنظمة العربية**، ط01، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
3. بينلي ألطون إشيق مليحة، **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، 2011.
4. حداد معين، **الشرق الوسط دراسة جيوبوليتيكية: قضايا الأرض والنفط والمياه**، بيروت: شركة مطبوعات للتوزيع والنشر
5. خورشيدلي حسن، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، دمشق، مكتبة الأسد الوطنية، 199.
6. دني إيمان، **الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
7. زكي يونس الطويل رواء، **الاقتصاد التركي: الأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، الأردن : المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
8. طويل رواء زكي، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية**،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ،2010، ص24.
9. عبد الحكيم خسروا جوزل، **قضايا الطاقة والسياسة على محور اربيل–أنقرة–بغداد**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
10. العطية سمير وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة: المركز العربي الديمقراطي، 2012.
11. لادمي محمد عربي، **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق**، سوريا، القضية الفلسطينية، ط01، الجزائر، المركز الجامعي تمنراست، 2017، ص 50.
12. المرشد مي سامي، **البعد الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002–2016**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

13. النعيمي لقمان عمر محمود، **تركيا والثورات العربية، تونس، مصر، ليبيا**، العراق، مركز الدراسات الإقليمية.
14. نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

- **الرسائل غير المنشورة:**

1. الزقيم علي، **التغيرات السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002-2016**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

2. بن قويدر إيمان، **الوجه الآخر للعولمة، الربيع العربي نموذجا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
3. بوصبع فتيحة، **السياسة الخارجية تجاه الدول العربية**، (مذكرة ماستر في العوم السياسية)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.
4. بوعلي صوفية، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة تبسة، 2015.
5. خليد حاكم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، 2001**، 2015، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية) جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2014-2015.
6. داود مارية، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2015.
7. دني إيمان، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2016.
8. ساعو وليدة، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتجية ومتغيرات المنطقة العربية: دراسة حالة سوريا**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014.

9. سنوسي زوبيدة، **تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية فترة 2013-2017**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة أم البواقي، 2016.

10. الشرطي طارق، **تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية "من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 2010- 2000**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة فلسطين، 2011.

11. طبي لحسن، **السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2015.

12. غراير سارة، **الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسة)، جامعة الجلفة، 2016-2017.

- **المجلات والمقالات:**

1. السويداني حامد محمد طه، "**تراجع نظرية العمق الإستراتيجي التركية بعد الربيع العربي 2011**"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 32.

2. باكير علي حسن، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، **مركز الجزيرة للدراسات**، عدد جوان 2009.

3. بوذراع أحمد، " **فسر ثورات الربيع العربي"محاولة للفهم**"، **مجلة السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، 2017.

4. جاسم حسين مصطفى،" **الدور التركي لمدة 2002-2010**"، **مجلة الجامعة المستنصرة**، العدد20، العراق، 2012.

5. زروقة إسماعيل،" الاتفاق النووي الإيراني في الإستراتيجية التركية"، **مجلة المفكر**، العدد 15، بسكرة، 2017.

6. زغدار عبد الحق، فهمي رملي، "**التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية**"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 04، باتنة.

7. السعيد سعيدي، "**السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية**"، **مجلة الفكر**، العدد10، بسكرة.

8. الشُرطي طارق زياد، "**حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والنكبة الفلسطينية** "، **مجلة آفاق**، العدد 08، 2008

9. شريف الكعودّ إسراء،" **الموقفان التركي والإيراني اتجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط**"، **مجلة الكلية للبنات**، العدد 27، بغداد، 2016.
10. شلال الطاهر سعدون وآخرون، "**توجهات تركيا نحو المنطقة العربية**"، **مجلة البحوث الجغرافية**،المجلد01، العدد27، العراق، 2018.
11. نوفل ميشال، "**تركيا في العالم العربي**"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد92، 2012.

- **التقارير**

1. مركز المعلومات، "**الأسواق العالمية الواعدة... تركيا**"، غرفة الشرقية.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- "حزب العدالة والتنمية التركي"، تم التطلع بتاريخ، 12-12-2018، على الساعة 15:45، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/4//

2- حامد عبيد حداد، " **التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي العربي: دراسة تحليلية**"، **مجلة كلية الآداب**، العدد99.

3- " **تركيا تحتل المركز الأول في إنتاج الحديد الصلب**" ، تم التصفح يوم 05-05-2019، 00:00 ليلا، على الرابط التالي: https://thenewkhalij.news/ar/node/80145

4- "**النسيج التركي : المادة الخام الأساسية للماركات العالمية** "، تمت زيارة الموقع يوم 5-5-2019، 1:12، على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/20335

5- "**محددات الموقع التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**"، من خلال الرابط الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The_De

terminants_of_the_Turkish_Position_towards_the_Syrian_crisis_The_immediate_dimensions_and_future_repercussions.aspx

6- *http://www.aljazeerj.net/konow/edgegate/books/2010/01.20*

7- **أدوات السياسة الخارجية التركي**، تمت زيارة الموقع يوم 24-02-2019، على الربط الالكتروني: https://www.academia.edu

8- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا**، تمت زيارة الموقع يوم05-05-2019، 11:05، على الرابط الإلكتروني: **http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx**

9- **اين تقع تركيا**، تمت زيارة الموقع في 04-05-2019، على الساعة 14:20، على الموقع الالكتروني: https://nawdooz.com

10- البدور بكر محمد، "**العلاقات التركية الخليجية** "، تم التصفح يوم 24-04-2019، على الساعة 18:30، من خلال الرابط: https://www.turkpress.co/node/34248

11- **الثورة النفطية ودورها العربي**،تم التصفح في 12-04-2019، على الساعة 17:32، من خلال الموقع الإلكتروني :

12- الحاج سعيد، "السياسة الخارجية التركية: أسباب التحول وآفاق المستقبل"، تم الإطلاع في 2019/03/15، على الساعة: 23:15، على الرابط: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

13- الحرب التجارية تضغط على النفط انخفاضاً... والذهب في صعود، تمت زيارة الموقع يوم 12-03-2019، على الساعة 01، على الرابط : **https://www.alaraby.co.uk/economy/2019//**

14- حسن ميثم الياسري كفاية، "**الموقع الجغرافي للوطن العربي**"، تم التصفح في 03-05-2019، على الساعة 18:16، من خلال الرابط الإلكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=41926

15- **صادرات تركيا من السيارات تحقق رقما قياسيا بعد 2017**، تمت زيارة الموقع يوم 05-05-2019، على الساعة 9:00، على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/42744

16- صيحة تحذير، تمت زيارة 12-04-2019،على الساعة 12:30، على الرابط الإلكتروني: https://arb.majalla.com/node/47316/%D8%B5%D9%8A%D8%AD%D8%A9%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1

17- **العالم العربي وصراع المشاريع المحور التركي القطري**، تم الإطلاع يوم 2019/03/08، على الساعة 15:20، على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/elhiwar/1091648

18- العاني مظفر مؤيد، " **القطاع الزراعي في تركيا انفتاح نحو العالمية**"، تم التصفح في 05-05-2019، على الساعة 23:20، على الرابط الإلكتروني: https://i0.turkey-post.net/p-139316/

19- عبد الرزاق عدنان، " **تركيا تحقق ثاني أعلى حجم صادرات في تاريخها خلال 2017**"، تم التصفح يوم 31-05-2019، على الرابط الإلكتروني: **https://akhbarlibya.net/arabic-news/879207.html?source=true**

20- علي حسين باكير، " **باحث في العالقات الدولية و الشؤون الإستراتيجية**" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2019/04/19، على الساعة 12:30 .http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190618071731705.html

21- القياسي كمال،" **العلاقات الاقتصادية العربية**"، تم تصفح الموقع يوم 2019/04/23، على السعة 15:02، على الرابط الالكتروني: https://www.facebook.com/348366418532233/posts/461896633845877/

22- لادمي محمد العربي، "**السياسة الخارجية اتجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة : المحددات والأبعاد**"، من خلال الرابط : تمت زيارة الموقع يوم 24-02-2019 https://www.politics-dz.com/community/threads/alsias-alxargi-

-almshrq-alyrbi-byd-alxhrb-albard-almxhddat-ual-،altrki-tgax
byad.14122/
23- **مجموعة البنك الدولي**، إقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 2018.
24- محمد بهاء الدين، "**دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة**"، تم الإطلاع في 2019/03/15، على الساعة: 22:41، على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267533&r=0

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	يمثل أهم صادرات تركيا إلى العالم لعام (2008).	61
02	الصادرات والواردات التركية مع الشرق الوسط.	63
03	أعلى الصادرات التركية مع دول الشرق الأوسط.	64
04	يمثل نسبة الصادرات بالنسبة لتركيا في عام 2016.	64
05	بمثل نسبة مطالبات المصارف التركية المباشرة في الربع الأول من عام 2018.	66

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	يمثل الصادرات بالنسبة لتركيا في عام 2016	65
02	نسبة مطالبات المصاريف التركية المباشرة في الربيع الأول عام 2018.	66

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة	02-09
الفصل الأول: السياسة الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية.	
تمهيد	11
المبحث الأول: مبادئ وآليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية الجديدة.	12
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.	12
المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية التركية.	15
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية.	17
المبحث الثاني: الواقع الجديد للعلاقات التركية – العربية.	21
المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية.	21
المطلب الثاني: العلاقات التركية – العراقية.	24
المطلب الثالث: الموقف التركي من القضية الفلسطينية.	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الواقع الراهن في العلاقات العربية – التركية.	
تمهيد	34

المبحث الأول: طبيعة العلاقات العربية – التركية دراسة في الطبيعة والأبعاد.	35
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية العربية التركية.	35
المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية.	39
المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.	43
المبحث الثاني: أهمية العلاقات التركية العربية بعد سنة 2011	45
المطلب الأول: الموقف التركي من الحراك السياسي العربي	45
المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية للوطن العربي	51
المطلب الثالث : الأهمية الجيواقتصادية لتركيا	53
خلاصة الفصل.	57
الفصل الثالث: أبعاد وانعكاسات العلاقات التركية العربية على الاقتصاد التركي.	
تمهيد	59
المبحث الأول: حجم المبادلات المتنوعة في تركي والمنطقة العربية :الصادرات والواردات نحو تركيا.	60
المطلب الأول: حجم الصادرات العربية نحو تركيا.	60
المطلب الثاني: حجم الواردات من تركيا إلى الوطن العربي.	65
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية التركية نحو المنطقة العربية.	67
المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية.	67
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.	69
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية العربية.	71
خلاصة الفصل.	73
الخاتمة.	74-76
قائمة الملاحق.	77

قائمة المراجع.	79
قائمة الجداول.	87
قائمة الأشكال.	88
الفهرس	90

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه المنطقة العربية وانعكاسها على الاقتصاد التركي حيث تتدرج أهمية هذا الموضوع إلى تسليط الضوء إلى الأسباب والدوافع التي دفعت بالسلطة السياسية في تركيا إلى التوجه نحو الدول العربية، خاصة بعد التعثرات المتتالية التي أدت إلى فشل المفاوضات التركية مع المجموعة الأوروبية في محاولتها الساعية إلى الانضمام إليها، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية تغيرت وتطورت وفيا للمتغيرات العالمية والوطنية في العالم، لذلك قامت تركيا بتحديث آلياتها وأهدافها وفقا ما يضمن لها التطور وكذا الوزن السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية وخصوصا الإقتصادية التي تربطها بالدول عبر العالم وخصوصا العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية التركية الجديدة، المنطقة العربية، الإقتصاد التركي، سياسات السياسة الخارجية التركية.

Abstract

This study aims to research of the new Turkish foreign policy towards the Arab region and its reflection on the Turkish economy. The importance of this topic is to shed light on the reasons and motives that led the political power in Turkey to move towards the Arab countries, especially after the successive obstacles that led to the failure of the Turkish negotiations with The European Community in its attempt to join it. The study also concluded that the Turkish foreign policy has changed and developed correctly for the global and national changes in the world. Therefore, Turkey has modernized its mechanisms and objectives, As well as political and economic weight in international relations, especially economic ties with countries across the world, especially Arab.

Key words: Turkish foreign policy, Arab region, Turkish economy, Turkish foreign policy policies.